برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة
روما، 21 - 2002/10/25

ملخَّص أعمال الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لعام 2002

وفقاً لطرق عمل المجلس التنفيذي، تتضمن هذه الوثيقة النقاط الأساسية لمداولات **المجلس** التي ينبغي على **الأمانة** أخذها في الحسبان عند تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي وتوصياته الواردة في الوثيقة (الوثيقة WFP/EB.3/2002/14/Rev.1).

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انتيرنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2002/15
7 February 2003
ORIGINAL: ENGLISH

بيان المحتويات

الصفحة

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمستقبلية

2002/م ت-1/3 القضايا الاستراتيجية الراهنة والمستقبلية 1

قضايا السياسات

2002/م ت-2/3 سياسة البرنامج فيما يتعلق بالتمايز بين الجنسين (2003-2007): التزامات معززة تجاه النساء لضمان الأمن الغذائي 3

2002/م ت-3/3 استعراض عملية مواءمة البرامج وعمليات البرمجة مع الإشارة إلى الدورة البرنامجية للبرنامج 5

2002/م ت-4/3 سياسة البرنامج المتعلقة بالهبات من الأغذية المحورة وراثيا (الأغذية المعدة بالتكنولوجيا الحيوية) 6

مسائل الموارد والمالية والميزانية

2002/م ت-5/3 الحسابات المراجعة لفترة السنتين (2000-2001) 7

2002/م ت-6/3 تقرير عن أداء الميزانية للفترة 2000-2001 10

2002/م ت-7/3 التقرير النهائي بشأن تحليل معدل تكاليف الدعم غير المباشر 11

2002/م ت-8/3 التقرير النهائي عن الأرصدة النقدية للبرنامج: تركيب النقدية ومستوياتها الملائمة 14

2002/م ت-9/3 التقرير النهائي المتعلق بأرصدة المشروعات المقفلة قبل عام 2001 والمرحلة إلى شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات WINGS 14

2002/م ت-10/3 تقرير مكتب المفتش العام (2000-2001) 16

تقارير التقييم

2002/م ت-11/3 تقرير موجز عن التقييم المواضيعي لالتزامات البرنامج تجاه النساء (1996-2001) 17

2002/م ت-12/3 تقرير موجز عن التقييم المواضيعي للعمليات الخاصة 18

2002/م ت-13/3 تقرير موجز عن التقييم المواضيعي لنهج البرامج القطرية للبرنامج 19

حافظة عمليات إقليم غرب أفريقيا - المسائل التشغيلية

2002/م ت-14/3 مخطط الإستراتيجية القطرية للنيجر 20

2002/م ت-15/3 البرنامج القطري لمالي (2003-2007) 21

2002/م ت-16/3 البرنامج القطري لموريتانيا (2003-2008) 21

2002/م ت-17/3 عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش المعروضة على المجلس التنفيذي ليقرها – غرب أفريقيا الساحلية 10064 (التوسع الأول) 21

حافظة عمليات إقليم غرب أفريقيا – تقارير التقييم

2002/م ت-18/3 تقرير موجز عن تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري للنيجر (1999-2002) 22

حافظة عمليات إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية – المسائل التشغيلية

2002/م ت-19/3 مخطط الإستراتيجية القطرية لكينيا 23

2002/م ت-20/3 البرنامج القطري لإثيوبيا (2003-2006) 23

2002/م ت-21/3 الزيادة في ميزانية المشروع الإنمائي - البرنامج القطري لكينيا 10009 24

2002/م ت-22/3 عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش المعروضة على المجلس التنفيذي ليقرها – إريتريا 10192 24

2002/م ت-23/3 عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش المعروضة على المجلس التنفيذي ليقرها – منطقة البحيرات الكبرى 10062 (التوسع الأول) 25

2002/م ت-24/3 عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش المعروضة على المجلس التنفيذي ليقرها – الصومال 10191 25

حافظة عمليات إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية – تقارير التقييم

2002/م ت-25/3 تقرير موجز عن تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري لكينيا (1999-2003) 26

2002/م ت-26/3 تقرير موجز عن تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري لليسوتو (2000-2002) 26

2002/م ت-27/3 تقرير موجز عن تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري لمدغشقر (1999-2003) 26

2002/م ت-28/3 تقرير موجز عن تقييم عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش 6077 والعملية 6077 (التوسع الأول) – منطقة البحيرات الكبرى 27

حافظة عمليات إقليم وسط أفريقيا – المسائل التشغيلية

2002/م ت-29/3 البرنامج القطري للكاميرون (2003-2007) 28

2002/م ت-30/3 الزيادة في ميزانية عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش – أنغولا 10054 (التوسع الأول) 28

حافظة عمليات إقليم آسيا – المسائل التشغيلية

2002/م ت-31/3 الزيادة في ميزانية عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش – سري لانكا 10067 29

الصفحة

حافظة عمليات إقليم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبحر المتوسط – المسائل التشغيلية

2002/م ت-32/3 **عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش المعروضة على المجلس التنفيذي ليقرها – إيران 10213** 30

حافظة عمليات إقليم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبحر المتوسط – تقارير التقييم

2002/م ت-33/3 **تقرير موجز عن تقييم عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش – إيران 6126** 30

حافظة عمليات إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي – المسائل التشغيلية

2002/م ت-34/3 **مخطط الإستراتيجية القطرية للسلفادور** 31

2002/م ت-35/3 **البرنامج القطري لهايتي (2003-2006)** 31

2002/م ت-36/3 **عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش المعروضة على المجلس التنفيذي ليقرها – إقليم أمريكا الوسطى 10212** 32

حافظة عمليات إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي – تقارير التقييم

2002/م ت-37/3 **تقرير موجز عن تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري للسلفادور (1998-2002)** 32

حافظة عمليات إقليم أوروبا الشرقية – المسائل التشغيلية

2002/م ت-38/3 **عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش المعروضة على المجلس التنفيذي ليقرها – جورجيا 10211** 33

المسائل التشغيلية

2002/م ت-39/3 **المشروع الإنمائي الذي أقره المدير التنفيذي (في الفترة 2002/1/1-2002/6/30) – كمبوديا 10170** 34

2002/م ت-40/3 **الزيادات في ميزانيات المشروعات الإنمائية التي أقرها المدير التنفيذي (في الفترة 2002/1/1-2002/6/30)** 34

2002/م ت-41/3 **الزيادات في ميزانيات عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش التي أقرها المدير التنفيذي (في الفترة 2002/1/1-2002/6/30)** 34

2002/م ت-42/3 **عمليات الطوارئ التي أقرها المدير التنفيذي وحده أو المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة سويا (2002/1/1-2002/6/30)** 34

المسائل التنظيمية والإجرائية

2002/م ت-43/3 **برنامج العمل المؤقت للمجلس التنفيذي للفترة 2003-2004** 34

أي أعمال أخرى

2002/م ت-46/3 **زيارة أعضاء المجلس التنفيذي إلى كوبا** 36

2002/م ت-47/3 **زيارة أعضاء المجلس التنفيذي إلى هايتي** 36

2002/م ت-48/3 **مذكرة تفاهم بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي – يوليو/تموز 2002** 36

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة (2002/م ت-1/3)

1- قدم المدير لتنفيذي عرضا شفهيا أجمل فيه التحديات الرئيسية التي ستواجه **البرنامج** في العام المقبل. واستغل الفرصة لتقديم عدد من الردود الاستراتيجية على هذه التحديات. كما شدد على أن أحد الأهداف المركزية لفترة ولايته تتمثل في صون سمعة **البرنامج** كأفضل منظمة من حيث الإدارة وكمنظمة جذابة للعاملين في إطار الأمم المتحدة.

2- وأشار المدير التنفيذي إلى أن إحدى القضايا الأكثر إلحاحا وخطورة حاليا تتعلق بموارد المنظمة. فعدد حالات الطوارئ في العالم آخذ في الزيادة، ويتهدد الخطر أعدادا كبيرة من الناس في الجنوب الأفريقي والقرن الأفريقي ومنطقة الساحل وأمريكا الوسطى. وإضافة إلى ذلك، فحالة الطوارئ المستمرة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تشكل مشكلة خطيرة حيث تنخفض مستويات التمويل بينما تظل الاحتياجات على مستواها. و**البرنامج** في حاجة إلى زيادة موارده من أجل التصدي للجوع في العالم. وللأسف، فإن أسعار الحبوب في الأسواق العالمية آخذة في الارتفاع.

3- وأفاد المدير التنفيذي بأنه وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة، فإن التقدم المحرز في خفض الجوع في العالم قد تباطأ ليتوقف بصورة شبه كاملة. وتوفر الأهداف الإنمائية لقمة الألفية إطارا هاما لعمل **البرنامج**. وتمثل المعونة الغذائية مكونا رئيسيا في التصدي لستة من الأهداف الإنمائية العشرة المقررة في قمة الألفية. وأضاف قائلا إن الجوع حقيقة مدمرة لملايين البشر، سواء كانوا في غمرة الحرب أو يعيشون في بيئة مستقرة نسبيا.

4- وسلط المدير التنفيذي الضوء على ما يراه أنه القيود المفروضة على الفئات البرنامجية الحالية **للبرنامج**، وهي التنمية والإنعاش والطوارئ. واقترح أن تركز البرامج التي يضطلع بها **البرنامج** على مجالات مواضيعية مثل التغذية والصحة، بما في ذلك مرض السل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والأمن الغذائي وشبكات الأمان؛ والتعليم والتدريب. وأشار إلى أن الأمانة تتطلع إلى التشاور مع المجلس بشأن كيفية العمل بمواردها المحدودة للتصدي بأفضل شكل لهذه القضية، لا فيما يتعلق بالفئات البرنامجية فحسب، بل فيما يتعلق أيضا بالبلدان التي يتدخل فيها **البرنامج**، أي أن القيود المفروضة على الموارد تعني أنه سيتعين على **البرنامج** أن يواصل تقليل عدد البلدان التي يساعدها، وأن يوجه بعناية الموارد الثمينة إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

5- وقال المدير التنفيذي إن إحدى وسائل زيادة التمويل هي زيادة عدد الجهات المانحة. وأضاف قائلا إنه يود أن تصل ميزانية **البرنامج** إلى 3 مليارات دولار في عام 2007. بيد أنه سيتعين على **البرنامج**، من أجل تحقيق ذلك، أن يوسع قاعدة موارده بشكل كبير. ذلك أن 90 في المائة من موارد المنظمة يأتي حاليا من عشر جهات مانحة. وأشار المدير التنفيذي إلى أنه يعمل حاليا بجدية على تحديد جهات مانحة جديدة، وأن جنوب أفريقيا والاتحاد الروسي والجزائر وتايلند والهند قد ناقشت هذه المسألة أو قدمت هبات عينية إلى **البرنامج**. ويحتاج **البرنامج** حاليا إلى تحديد مساهمين بالأموال واستخدام هذه الهبات العينية. كما يمثل القطاع الخاص سبيلا آخر لإقامة شراكة بناءة سيركز عليها **البرنامج** في السنوات المقبلة للحصول على موارد. ومن المتوقع أن تولد الشراكة مع القطاع الخاص موارد ومهارات تكميلية للعمليات الميدانية. وقد تفاوض **البرنامج** بشأن شراكة من هذا القبيل مع شركة دولية متخصصة في التسليم العاجل واللوجستيات وخدمات البريد.

6- وشدد المدير التنفيذي على أن ثمة عنصرا أساسيا في اجتذاب التمويل هو زيادة ظهور **البرنامج** في الخارج. وسيجري التركيز أكثر من ذي قبل على الاتصال بالجماهير والجهات المانحة. فالجهات المانحة في حاجة إلى الإطلاع بشكل أكبر وسريعا على كيفية استخدام ما تقدمه من مساهمات. وستنشأ وحدة جديدة للإدارة القائمة على النتائج في يناير/كانون الثاني 2003، وستناط بها المسؤولية عن تحسين تقديم التقارير عن مساهمات الجهات المانحة وعن أنشطة **البرنامج**. كما ستساعد هذه الوحدة **البرنامج** في إعادة بحث أولوياته وإحكام عملياته. وسيخفض **البرنامج** في إطار هذه العملية تكاليف الدعم غير المباشر من 7.8 إلى 7 في المائة في عام 2003.

7- وأعلن المدير التنفيذي عن تعيين عدد من كبار الموظفين. فالسيدة شيلا سيسولو، السفيرة الحالية لجنوب أفريقيا في الولايات المتحدة، ستصبح نائبة المدير العام اعتبارا من يناير/كانون الثاني 2003. وسيظل السيد جون جاك غريس في **البرنامج** كنائب للمدير العام (العمليات). وقد طُلب من السيد جون باوول أن يساعد قسم الموارد والعلاقات الخارجية في إعادة تنظيم وإعادة هيكلة العلاقات والاتصالات مع الجهات المانحة، لا سيما مع الجهات المانحة غير التقليدية. ويمثل القطاع الخاص سبيلا آخر لإقامة شراكات بناءة يمكن **للبرنامج** التركيز عليها في العام المقبل للحصول على موارد. ويتوقع أن تسفر الشراكات مع القطاع الخاص عن توفير موارد ومهارات تكميلية للعمليات الميدانية. وقد تفاوض **البرنامج** بشأن إقامة شراكات من هذا القبيل مع شركة TPG، وهي شركة دولية كبيرة مقرها هولندا ومتخصصة في خدمات التوصيل السريع للطرود واللوجستيات والبريد.

8- وقد عزز المدير التنفيذي التزام **البرنامج** بالعمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وأشار إلى أنه تم إبرام مذكرتي تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة اليونيسيف، كما أشار إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي عمل مع **البرنامج** في كثير من عمليات الطوارئ الهامة. هذا، وقد شدد المدير التنفيذي على ضرورة توثيق عرى التعاون مع المؤسسات المالية من قبيل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإقليمية.

9- وبين المدير التنفيذي بوضوح موقف **البرنامج** إزاء الأغذية المحورة وراثيا، وركز على التزام **البرنامج** بشراء الحبوب محليا. كما شدد على ضرورة أن تفي جميع الهبات المقدمة إلى **البرنامج** بمعايير لجنة دستور الأغذية المتعلقة بسلامة الأغذية وتوافر الشروط الصحية لها، وعلى حرية البلدان المتلقية في قبول أو رفض الأغذية المقدمة إليها من خلال **البرنامج**.

10- وهنأ المجلس المدير التنفيذي على التزامه بمساعدة الفقراء الجوعى وعلى المبادرات التي اتخذها تحقيقا لذلك في الفترة القصيرة المنقضية منذ توليه منصبه. ورحب أعضاء المجلس بتركيز المدير التنفيذي على توسيع قاعدة موارد **البرنامج**، وأعربوا عن تطلعهم إلى إقامة مشاورات بشأن القضايا الاستراتيجية. وأشار الأعضاء على ضرورة تمتع البلدان المتلقية بحرية قبول أو رفض الأغذية المحورة وراثيا إذا ما رغبت في ذلك، وعلى ضرورة مساعدة **البرنامج** لها لإيجاد حل بديل. ورحب **المجلس** بقرار إنشاء وحدة الإدارة القائمة على النتائج، ونوه بأهمية تحسين قدرات **البرنامج** على الرصد والتقييم.

قضايا السياسات

سياسة البرنامج فيما يتعلق بالتمايز بين الجنسين (2003-2007): التزامات معززة تجاه النساء لضمان الأمن الغذائي (2002/م ت-2/3)

11- أعرب المجلس عن تقديره التام للسياسة الجنسانية للبرنامج، بما في ذلك الاستعراض المنهجي وعملية المشاورة التي أجريت لإعدادها. وأثنى على الأمانة لاختيارها استراتيجية مناسبة أسهمت في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولإدراكها مسبقا للحاجة إلى تعزيز جهود التنفيذ بصورة ملائمة.

12- وشكرت الأمانة الأعضاء على ملاحظاتهم المشجعة والمساندة وعلى ما قدموه من اقتراحات فيما يتعلق بالتنفيذ، مثل ضرورة وضع خطة منهجية للتنفيذي، يشارك فيها النساء والرجال على حد سواء، والنظر في قضايا الصحة الإنجابية في إطار الأنشطة الصحية والتغذوية. واتفق أن تعمل الأمانة على تعزيز الحساسية للقضايا الجنسانية في عمليات المساعدة الإنسانية وأن تبدأ ذلك بإجراء اختبار على المستوى التجريبي لطرائق جديدة لزيادة سيطرة النساء على الأغذية.

13- وأبلغت الأمانة الأعضاء أن عددا كبيرا من الرجال في المنظمة أظهروا قدرة على القيام بمبادرات والاضطلاع بدور قيادي في تنفيذ الالتزامات المتصلة بالمرأة، على الرغم من الموقف السائد بأن تنفيذ تلك الالتزامات أمر يرجع إلى النساء. كما أن **البرنامج** ملتزم بتشجيع الرجال على العمل كدعاة للمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، وشمل ذلك الموظفين ونظراءهم من الموظفين الحكوميين والشركاء في التنفيذ. كما أن **البرنامج** ملتزم بالعمل على تلبية الاحتياجات الخاصة لجميع الموظفين – ذكورا وإناثا على السواء- من أجل مساعدتهم على تحقيق توازن أفضل بين العمل والحياة. ويتم ذلك في سياق الاستراتيجية التي يتبعها **البرنامج** حاليا لتنمية الموارد البشرية، والتي ستنعكس نتيجتها في الإطار الاستراتيجي الذي سيقدم إلى المجلس في دورته السنوية في عام 2003. وذكر أعضاء المجلس أن الجهود الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في الملاك الوظيفي يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع التمثيل الجغرافي المناسب للموظفين، بما في ذلك اتخاذ تدابير خاصة لتعيين نساء مؤهلات من البلدان النامية.

14- وردا على تعليقات عديدة أثيرت بشأن أهمية إشراك الرجال على مستوى المجتمع المحلي في تنفيذ السياسة الجنسانية، أكدت الأمانة أنه ليس من المهم مخاطبة الرجال فحسب وإنما مخاطبة أسر بكاملها بالأساليب الثقافية الملائمة لها لكسب التأييد لعملية النهوض بالمرأة. وفي الوقت نفسه، يمكن إشراك الرجال من خلال القيام بحملات في وسائط الإعلام، وزيادة استخدام النهج التشاركية، والعضوية في اللجان التنفيذية.

15- وأكد عدد من الممثلين أهمية تمكين المرأة من خلال التعليم والتدريب والمشاركة في الأنشطة المدرة للدخل وفي اتخاذ القرارات. ذلك أن المشاركة المنتجة للمرأة هي السبيل الوحيد لتحقيق الأمن الغذائي للأسرة على الأجل الطويل.

16- وأكد المجلس أن النجاح في تنفيذ السياسة يتوقف على الإرادة السياسية للحكومات المضيفة وعلى مدى إدراج العناصر الأساسية للسياسة في الاتفاقات مع الشركاء. وأبلغت الأمانة الأعضاء أن **البرنامج** يقوم حاليا بعملية لتنقيح الاتفاقات الموحدة مع الحكومات المضيفة، وتتيح هذه العملية فرصة مع الحكومات من أجل تعزيز إدراج منظور جنساني في تلك الاتفاقات. وسوف يتشاور **البرنامج** أيضا مع البنك الدولي ويتعاون في عملية إعداد ورقة استراتيجية للحد من

الفقر. وأشارت الأمانة إلى تعاون **البرنامج** مع الوكالات الأخرى في الأمم المتحدة، بما في ذلك الاشتراك في إعداد تحليل النواحي الاقتصادية-الاجتماعية والمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في حالات الطوارئ بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وتشجيع تعميم إجراء تحليل لأوجه القوة والضعف في عملية النداءات الموحدة من خلال الفريق المرجعي المعني بالمساعدة الجنسانية والإنسانية التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وتساءلت بعض الوفود عن السبب في عدم التأكيد على إشراك النساء أو اللجان النسائية في توزيع الأغذية في حالات الطوارئ. وأوضحت الأمانة أن **البرنامج** لم يشارك بصورة مباشرة في توزيع الأغذية إلا في حالات نادرة وأن **البرنامج** لا يستطيع أن يرتبط بالتزامات نيابة عن غيره، وذلك على الرغم من أن شركاء، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أظهروا رغبة في ذلك.

17- وفيما يتعلق بالقلق إزاء نوعية أنشطة الرصد والتقييم **للبرنامج**، أشارت الأمانة إلى الأهمية التي يوليها المدير التنفيذي **للبرنامج** إلى الإدارة القائمة على النتائج. كما أكدت الأمانة للمجلس أنه سيجري تحسين المعلومات الكمية والسردية المتعلقة بالمسائل الجنسانية التي ترد في التقرير الموحد للمشاريع.

18- وأبلغ المجلس أن الاهتمام البالغ بالنساء والفتيات وزيادة التركيز على أهمية الأنشطة التغذوية والتعليمية أدى على تحول كبير في البرامج عن الغذاء مقابل العمل لصالح الغذاء من أجل التعليم والغذاء من أجل الأنشطة التجريبية وإلى التركيز المقترح على الفتيات المراهقات. واتفق على أنه سيلزم زيادة العمل الاستراتيجي المتعلق بأنشطة الغذاء من أجل دعم الأنشطة التدريبية، بما في ذلك عمليات تحليل للأسواق فيما يتعلق بمستقبل الأعمال الحرفية قبل تقديم أي تدريب لاكساب مهارات معنية لإدرار الدخل. ووفقا لبرنامج العمل المؤقت المقترح للمجلس التنفيذي (WFP/EB.3/2001/11/Rev.1)، يعتزم **البرنامج** زيادة توضيح إمكانات المعونة الغذائية في دعم التدريب، ولاسيما تدريب النساء والفتيات المراهقات. ورحب المجلس بالتصميم المقترح لأنشطة الغذاء مقابل العمل والذي وضع بأسلوب يسهل مشاركة النساء.

19- وقدمت مقترحات بشأن حذف عبارات شرطية وردت في وثيقة السياسة الجنسانية، مثل عبارة "إذا أمكن توفير الموارد" والتي تنطبق بصورة عامة. وطلب من الأمانة أن تحذف عبارة "حسب الاقتضاء" الشرطية من مشروع القرار، والتي تتعلق بمعالجة الاحتياجات التغذوية للفتيات المراهقات في التدريب الذي يستعان فيه بالأغذية. وقالت الأمانة في معرض توضيح الأسباب التي أدت إلى إدراج هذه العبارة إن بعض الأنشطة التدريبية كانت قصيرة إلى درجة لا يمكن توقع حدوث أي أثر تغذوي خلالها.

20- وفي حين طالب بعض الأعضاء من المانحين توفير دعم مالي إضافي من أجل تنفيذ السياسة الجنسانية في عام 2003، أعرب آخرون عن قلقهم وذكروا أنه على الرغم من التزام **البرنامج** بتشجيع تعميم المسائل الجنسانية في الأنشطة، فإن ميزانية دعم البرامج والإدارة لفترة السنتين الحالية لم تتضمن أي مصاريف لتصميم الدراسات المرجعية أو إجرائها. وأوضحت الأمانة أن تشجيع تعميم الأنشطة الجنسانية في الميزانية البرنامجية يتم بالفعل، إلا أن الحاجة إلى إجراء دراسات مرجعية لم تكن واضحة في عام 2001 عند إعداد ميزانية دعم البرامج والإدارة للفترة 2002-2003. وأكدت الأمانة للمجلس أن عمل **البرنامج** من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين يحظى بأولوية عالية بالنسبة **للبرنامج**، ويحظى بدعم فريق الإدارة العليا. وإنه ابتداء من عام 2004، ستدرج النفقات المتعلقة بالمسائل الجنسانية ضمن ميزانية دعم البرامج والإدارة، وإنه بالنسبة لعام 2003 ستخصص الأموال لوضع مبادئ توجيهية وإعداد الدراسات المرجعية، وأن الأنشطة التنفيذية المزمع القيام بها لن تتأخر حتى عام 2004.

استعراض عملية مواءمة البرامج وعمليات البرمجة مع الإشارة إلى الدورة البرنامجية للبرنامج (2002/م ت-3/3)

21- أشار رئيس المجلس إلى القرارات التي اتخذتها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف بشأن عمليات مواءمة البرامج والبرمجة ونوه بأهمية عملية المواءمة وبارتباطها بمسائل التسيير والإدارة. وأشار إلى عملية المواءمة باعتبارها أحد الموضوعات الناشئة للمجتمع الإنمائي الدولي. وأبلغ الرئيس الأعضاء بأن رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف سيطلعهم في نيويورك على المستجدات في العملية، وعلى التحسينات المحققة في فعالية المعونة بفضل إصلاح الأمم المتحدة وعمليات الإصلاح ذات الصلة.

22- وركز السفير فرانكو، رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف، في خطابه أمام المجلس على التعاون بين الحكومات، لاسيما بين المجالس التنفيذية للوكالات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمن للأمم المتحدة. وأشار تحديدا إلى التعاون بين (أفرقة العمل) في مجلس الأمن للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمناقشة مسائل جوهرية تتصل بتنسيق المعونة في البلدان التي تتعامل مع المسائل الإنسانية ومسائل التعاون الإنمائي. وقد أحرز تقدم في التبادل بين أعضاء مجالس الوكالات الأعضاء من خلال المشاركة في دورات مشتركة للمجالس التنفيذية وزيارات ميدانية مشتركة للأعضاء. وقد عملت هذه الزيارات على تيسير الحوار مع الحكومات المتلقية حيث إن الحكومات ترحب بالتعامل مع "الأمم المتحدة".

23- ولاحظ المجلس عددا من المسائل التي تتطلب مواصلة البحث خلال تنفيذ عمليات البرمجة الجديدة:

- ينبغي أن يشير تحليل الحالة القطرية إلى التنمية والأزمات الإنسانية على السواء، وإلى الردود الملائمة، بما في ذلك إجراء بحث شامل للمسائل التي يمكن أن تقود الجهود الإنمائية. وينبغي أن تعكس وثائق التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية حالة البلد بشكل عام.
- ينبغي إقامة روابط واضحة بين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والاستراتيجيات الإنمائية الأخرى، لاسيما وثيقة استراتيجية الحد من الفقر.
- ينبغي مواصلة تعزيز التنسيق على المستوى الميداني لدعم برامج المواءمة.
- بذل كافة الجهود للحد من تكاليف العمليات وإعداد برامج مشتركة والتركيز على الميزة النسبية **للبرنامج**.
- ثمة حاجة إلى مجموعة واضحة من المؤشرات للبرامج القطرية لقياس النتائج التي تحققها الأنشطة.
- إقامة روابط في إطار البرامج القطرية بين عمليات الطوارئ/عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش والعمليات الإنمائية.
- زيادة تحديد معايير اختيار المشاريع الإنمائية في البرامج القطرية.
- يلزم تحديد معوقات التنفيذ وتذليلها.

24- وردا على سؤال وجه أحد الأعضاء للحصول على معلومات بشأن كيفية تناول اليونيسيف للمسائل الإنسانية في إطار نهج البرنامج القطري، قال رئيس مجلس اليونيسيف إن منظمة اليونيسيف لديها مجموعات أولويات استراتيجية تراعي التباينات الإقليمية وتيسر عملياتها في بلد معين. وبغض النظر عما إذا كانت اليونيسيف تتصدى لأزمة إنسانية أو لعقبة في طريق التعاون الإنمائي، فإنها تطبق الأولويات المواضيعية وفقا لاحتياجات البلد.

25- وأحاطت الأمانة علما بتعليقات المجلس وقدمت إيضاحات مؤكدة أن **البرنامج** يولي أهمية قصوى لمسائل الملكية الوطنية والشراكات وبناء القدرات وأنه لا يدخر جهدا لتعزيز الصلة بين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ووثيقة استراتيجية الحد من الفقر على المستوى القطري. ولوحظ أنه بينما تعد الأدوات التي يوفرها قرار المجلس لعملية إعادة البرمجة ممتازة، فإن الموارد المقدمة **للبرنامج** لاستخدامها لا تذكر، مما يمثل عقبة خطيرة في تنفيذ عملية البرمجة بشكل منسق.

26- واختتم رئيس المجلس قائلا إنه ينبغي لهيئة المكتب أن تواصل مناقشة كيف يمكن لمجالس الصناديق والبرامج أن تعمل معا، وإن المناقشات الجارية بشأن المسائل الرئيسية لإعادة تعريف فئات العمليات وبناء روابط أفضل بين العمليات الإنسانية والعمليات الإنمائية وبشأن مسائل الإصلاح في الأمم المتحدة بشكل عام ستستمر خلال عام 2003.

سياسة البرنامج المتعلقة بالهبات من الأغذية المحورة وراثيا (الأغذية المعدة بالتكنولوجيا الحيوية) (2002/م ت-4/3)

27- أحاط المجلس علما ببيان المدير التنفيذي بضرورة أن تفي الهبات من الأغذية والمشتريات الغذائية التي تقدم إلى **البرنامج** بمعايير السلامة الصحية والبيئية لكل من المورد والبلد المتلقي، وكذلك بجميع المعايير الدولية والمبادئ التوجيهية والتوصيات ذات الصلة. وأقر المجلس أنه حق سيادي لكل بلد أن يقرر ما إن كان يقبل المعونات الغذائية التي تتضمن كائنات محورة وراثيا. وأضاف عدد من الأعضاء أن هذا القرار ينبغي أن يستند إلى نتائج علمية سليمة.

28- وأكد عدد من أعضاء المجلس أنه ينبغي **للبرنامج** أن يبلغ البلدان المتلقية بشكل صريح بما يحتمل أن تتضمنه عن الهبات من كائنات محورة وراثيا، وأن يسعى إلى الحصول على قبولها المستنير قبل شحن المعونات. وشجع عدد من الأعضاء **البرنامج** على مواصلة العمل مع البلدان الأعضاء والوكالات الأخرى لتوضيح الشكل الذي يمكن به للنظام الدولي أن يتداول الأغذية المحورة وراثيا على نحو مقبول لجميع الأطراف المعنية في ظل إطار عمل مشترك مثل بروتوكول كارتخينا الذي يرجح أن يبدأ نفاذه في عام 2003. وطلب عدد من الوفود أن تعد الأمانة وثيقة أشمل وأن تتيح الفرصة لمواصلة بحث الموضوع. وأكد أعضاء آخرون أن جميع الهبات من الأغذية قد خضعت لأشد الاختبارات صرامة في العالم من حيث السلامة والأثر البيئي، وأضاف قائلا إن الأغذية المحورة وراثيا تقتات بها يوميا مئات الملايين من الناس في البلدان المتقدمة منذ عام 1995. وبينما اعترف الأعضاء بأهمية مناقشة الأمر، فإنهم أعربوا أيضا عن قلقهم إزاء التأخير الحاصل على وجه التحديد بسبب هذا النوع من النقاش في الهيئات الدولية، وركزوا على أن هذا التأخير سيكون له عواقب سلبية على ملايين الجوعى. وأكد أعضاء آخرون أنه ينبغي **للبرنامج** أن يسعى إلى توفير بدائل للمعونات الغذائية المحورة وراثيا.

29- وأشار عدد من الأعضاء إلى عدم وجود أي دليل علمي يفيد بأن الأغذية المحورة وراثيا المسوقة حاليا تشكل أي خطر على الصحة. وسينظر رئيس المجلس مع هيئة مكتب المجلس، بالتشاور مع الأمانة، في التدابير الملائمة لتنفيذ القرار الذي اتخذه المجلس بشأن الأغذية المستنبطة باستخدام التكنولوجيا الحيوية. وأعرب عدة أعضاء عن قلقهم إزاء مسألة

التنوع البيئي قائلين إن الآثار البيئية المترتبة على زراعة محاصيل محورة وراثيا غير معروفة تماما حتى الآن. وثمة قلق إزاء الأثر الممكن حدوثه على التنوع البيئي في الحالات التي تزرع فيها الحبوب المقدمة كمعونة الأغذية المحورة وراثيا، مما يحتمل أن يلوث النوعيات المحلية المكيفة للظروف المحلية. وأقترح أحد الأعضاء، في الحالات التي تطحن فيها المعونة من الأغذية المحورة وراثيا، بناء على طلب الحكومات المتلقية، لتجنب المخاطر على التنوع البيئي، أن يدرج **البرنامج** تكاليف الطحن في تكاليفه التشغيلية. ومع الاعتراف بضرورة مراعاة السياسة البيئية للبلد المتلقي، أشار أحد الأعضاء إلى أن الخطر الذي يتهدد التنوع البيئي يمكن أن يعبر الحدود الوطنية.

30- وأكدت الأمانة التزامها باستعراض الشواغل التي أعرب عنها الأعضاء، وأشارت إلى التزامها بمواصلة النقاش مع المنظمات الأخرى للتصدي لهذه الشواغل. وأكدت الأمانة للمجلس أنها ستحترم شروط الجهات المانحة التي لا ترغب في أن تستخدم مساهماتها النقدية في شراء أغذية محورة وراثيا، كما أنها ستواصل احترام آراء البلدان المتلقية.

31- واختتم المجلس بالإحاطة علما بسياسة **البرنامج** السارية فيما يتعلق بالهبات من الأغذية المستنبطة بالتكنولوجيا الحيوية، حسبما يرد في الوثيقة (WFP/EB.3/2002/4-C)، وطلب إعداد وثيقة، تعرض عليه في دورة مقبلة، وتأخذ في الاعتبار الآراء المعرب عنها خلال مناقشة هذه المسألة في الدورة الحالية.

32- وسيبحث رئيس المجلس مع هيئة مكتب المجلس، بالتشاور مع الأمانة، التدابير الملائمة لتنفيذ القرار الذي اتخذه المجلس بشأن الأغذية المستنبطة باستخدام التكنولوجيا الحيوية.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

الحسابات المراجعة لفترة السنتين (2000-2001) (2002/م ت-5/3)

33- تناول العرض الذي قدمته مديرة المراجعة الخارجية أربعة أقسام من الوثيقة: القسم الثاني (رأي مراجع الحسابات الخارجي بشأن الكشوف المالية المراجعة للفترة 2000-2001)، والقسم الثالث (تقرير مطول مقدم من المراجع الخارجي مشفوعا بتعليقاته على المسائل المالية والإدارية)، والقسم الرابع (التقرير النهائي عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المراجع الخارجي عن الفترة المالية 1998-1999)، والقسم الخامس (تقرير مرحلي عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المراجع الخارجي عن الفترة 2000-2001). وسلطت المديرة الضوء على ما يلي:

- قدم المراجع الخارجي رأيا دون تحفظ بشأن الكشوف المالية **للبرنامج** للفترة 2000-2001؛
- زيادة نطاق أعمال المراجعة الخارجية على مدى السنوات الثماني الماضية بسبب زيادة عمليات **البرنامج** وزيادة تعقدها. فقد أمضى مكتب المراجعة الخارجية 60 في المائة من وقت المراجعة في المراجعة المالية و40 في المائة في المراجعة الإدارية.
- تضمن التقرير المطول 36 توصية مصنفة على إنها "أساسية" أو "هامة" أو "جديرة بالاهتمام". وتضمن التقرير عمليات مراجعة مالية وإدارية، بل وأيضا عمليات استعراض للإجراءات المتخذة بشأن عمليات مراجعة سابقة ونتائج دراسة استقصائية عن اللامركزية.
- بالنظر إلى ترحيل الحسابات إلى شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS) اعتباره من يناير/كانون الثاني 2001 فإن إعداد الكشوف المالية للفترة 2000-2001 في 31 مارس/آذار 2002 في الوقت المحدد لعملية المراجعة يعد إنجازا ممتازا قياسا بما جرى في منظمات الأمم المتحدة الأخرى.
- إدارة مهام الخزانة مرضية، واتسمت إدارة الأموال بالحصافة.
- الحاجة إلى إجراء تقييم لعملية اللامركزية.
- التقييم العام لتنفيذ برنامج تحسين الإدارة المالية إيجابيا، ولكن يتعين مواصلة حل المسائل المتصلة بالترحيل.
- وفيما يتعلق بالقسم الرابع، تم اتخاذ الإجراءات اللازمة فيما عدا بالنسبة إلى بندين: التأخر في إعداد وثيقة إدارية عن المساهمات الحكومية النظيرة في التكاليف المحلية، وعدم تقييم عملية اللامركزية.
- وفيما يتعلق بالقسم الخامس فعلى الرغم من العمل الكبير التي قامت به الأمانة فإنه من السابق للأوان تقييمه في هذه المرحلة.

34- وأعرب المجلس عن تقديره الحار للخدمات الممتازة والمستنيرة والمهنية التي قدمها المراجع الخارجي **للبرنامج**. ولاحظ المجلس الرأي غير المتحفظ الذي قدمه المراجع الخارجي بشأن الكشوف المالية، والارتياح الذي أعرب عن المراجع الخارجي بشكل عام إزاء الحالة المالية **للبرنامج**، بما في ذلك التنفيذ المرضي لشبكة البرنامج ونظامه العالمي

للمعلومات وإدارة الخزانة. وهنأ المجلس الأمانة على المحافظة على النزاهة المالية **للبرنامج** وعلى الموافقة على تبني نهج استباقي في تنفيذ توصيات المراجع الخارجي.

35- وناقش المجلس توصيات اللجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة، وطلب من المدير التنفيذي أن يعرض على المجلس أفكاره بشأن تحديد المخاطر التي يواجهها **البرنامج** وإدارة المخاطر التي حددها المراجع الخارجي واللجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة: تدهور الموارد الخاصة بالأنشطة الإنمائية، وزيادة التركيز على عملية الطوارئ، عدم وجود حكومة قابلة للبقاء أو بنية أساسية مجدية في بعض البلدان، والمخاطر التي يواجهها الموظفون في مقار العمل الصعبة من حيث ما يتكبدوه هم وأسرهم من مشقة وآلام نفسية. وأرجى المدير التنفيذي تقديم رده، ولكنه أشار في نهاية الجلسة إلى أنه سيواصل مناقشة هذه المخاطر مع المراجع الخارجي وسيبلغ المجلس بالنتائج في فترة مبكرة من العام المقبل.

36- وأشير إلى أن استعراض وظائف الخزانة الواردة في التقرير المطول للمراجع الخارجي كان شاملا، وأنه قد غطى كثيرا من المسائل التي أثارها الأعضاء في اجتماعات سابقة للمجلس. وأقترح أحد الأعضاء أن ينظر المجلس في تركيب استثمارات **البرنامج** وأداؤها، بما في ذلك الرصيد النقدي. وأشار العضو ذاته إلى أن سياسة الصرف الأجنبي غير واردة في التقرير. واتفق المجلس على ضرورة بحث نتائج الاستثمارات في سياق مشروع التسيير والإدارة، ومسألة رفع التقارير من الإدارة المالية إلى المجلس.

37- ولاحظ المجلس أن التقرير المطول للمراجع الخارجي يتضمن تفاصيل عن المسائل الإدارية. وقرر المجلس في هذا السياق مناقشة فكرة تقديم تقارير دورية عن المسائل الإدارية مع المراجع الخارجي الجديد خلال استعراض برنامج المراجعة في دورة المجلس في فبراير/شباط 2003.

38- وعرض بعد ذلك المدير التنفيذي المساعد للشؤون الإدارية القسم الأول من الوثيقة (تقرير المدير التنفيذي عن الإدارة المالية لبرنامج الأغذية العالمي للفترة المالية (2000-2001) إلى جانب تقرير أداء الميزانية. وأوضحت ما يلي:

- قدم تقرير المدير التنفيذي في وثيقة منفصلة من أجل تجميع الأحداث والعمليات البارزة التي وقعت خلال فترة سنتين، وإبراز الأداء المالي بشكل عام، وتلخيص نتائج عملية المراجعة، وتجميع القرارات المطلوب من المجلس اتخاذها بشأن المسائل المالية.
- تضمنت هذه الفترة المالية تحديدا مزدوجا حيث أعدت التقارير المالية لأول مرة بنظام WINGS باستخدام معلومات العام الأول من النظم المورثة؛ ونفذت السياسات المنقحة للموارد والتمويل طويل الأجل، وطبق النظام المالي الجديد والقواعد المالية الجديدة؛ وأجريت عمليات تحليل معمقة للحسابات العالقة منذ أمد طويل وتصفية السجلات المالية؛ وتمت مناولة أكبر حجم للعمليات في تاريخ **البرنامج** خلال هذه الفترة المالية.
- وقد أعد الجدول 12 من تقرير المدير التنفيذي بعد حصر الموارد المتاحة بعد إغلاق الحسابات المالية وتحديد الفوائض المحتملة التي يمكن استخدامها لأغراض أخرى بموافقة المجلس أو بموافقة جهة مانحة معينة. ويشير الجدول أن مبلغ قدره 86.1 مليون دولار رهن موافقة المجلس، وأن مبلغ 119.4 مليون يتطلب موافقة جهات مانحة.
- ويقدم الجدول 13 خطة المدير التنفيذي للنفقات لاستخدام هذه الفوائض المالية، ويستند إلى مدى إلحاح المصروفات وتحديد المشروعات منقوصة التمويل.

39- واختتمت الأمانة عرضها بتوضيح توصيات المدير التنفيذي بشأن القرارات المعروضة على المجلس التنفيذي لاتخاذها حسبما يرد في التقرير.

40- وطلب الأعضاء تقديم الأساس المنطقي لاستخدام عائد الإيرادات في تمويل وظيفة ثابتة لمسؤول عن الاستثمار. وأوضحت الأمانة أن هذا الترتيب إنما هو ترتيب مؤقت للفترة المالية الراهنة حيث إن الوظيفة لم تدرج في الميزانية الأصلية لدعم البرامج والإدارة للفترة 2002-2003. ولو نجحت الخطة الأصلية للاستعانة بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية لرصد مديري الاستثمار لتمت مواجهة المصروفات من عائد الإيرادات. ونظرا إلى أن الترتيب المبرم مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لم يتحقق فإن المدير التنفيذي قد أنشأ وظيفة مسؤول عن الاستثمار تنفيذا لتوصية المراجع الخارجي وعملا بالقرار الذي اتخذه المجلس مسبقا والقاضي باتخاذ إجراء حازم لرصد أداء مديري الاستثمار. ووافق المجلس على إنشاء الوظيفة ولكنه قرر حذف الإشارة إلى عائد الإيرادات حتى لا يرتبط تمويل تكاليف ثابتة بمصدر إيرادات متغير.

41- وبينما ينظر المجلس في حسابات فترة السنتين 2000-2001 لوحظ أن الأعضاء يطلبون تأكيدا بإنشاء الوظيفة الجديدة. وفي هذا السياق اتفق المجلس، وفقا لتوصية لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة، على استعراض طريقة الحصول على موافقات بأثر رجعي من المجلس في سياق مشروع التسيير والإدارة.

42- وطلب تقديم إيضاحات بشأن إنشاء صندوق للأصول الرأسمالية، أي ما إذا كان يمكن إرجاءه إلى حين تقديم ميزانية الفترة 2004-2005. وأوضحت الأمانة أن التمويل سيستخدم في النفقات ذات الطابع الرأسمالي (والتي تتجاوز أكثر من

فترة مالية واحدة). وحثت الأمانة المجلس على الموافقة على إنشاء صندوق للأصول الرأسمالية فأشارت إلى أن الصندوق سيتيح المرونة اللازمة في استخدام الأموال التي تحول، وسيؤدي إلى خفض الضغط الواقع على **البرنامج** للإنفاق قبل نهاية الفترة المالية. وستقدم الأمانة إيضاحات وإجراءات أكثر تحديدا في اجتماع المجلس في مايو/أيار 2003. وقرر المجلس الموافقة على إنشاء صندوق للأصول الرأسمالية بإضافة عبارة "من حيث المبدأ" إلى مشروع القرار.

43- وفي سياق مناقشة الفوائض والأرصدة المالية المتاحة لإعادة البرمجة، طلب الأعضاء إيضاحا بشأن الفوائض والأرصدة المتاحة فورا. وتم توضيح أن البنود الثلاثة الأولى (الأرصدة المالية قبل عام 1996، والفائض في الحساب الخاص للتأمين الذاتي، والفوائض المخصصة للصندوق العام) البالغ قيمتها 46.2 مليون دولار ستكون متوافرة فورا بمجرد الحصول على موافقة المجلس؛ وثمة مبلغ 39.9 مليون دولار سيتطلب موافقة المجلس، ولكن توافر هذه الأموال مرهون بالتشاور مع جهة مانحة؛ وهناك خمسة بنود أخرى تبلغ قمتها 119.4 مليون دولار ستكون متوافرة عند اتخاذ الجهات المانحة لقرارها.

44- وطلب إيضاح بشأن ما إذا كان المجلس يأخذ علما بخطة المصروفات أم أن يوافق عليها، وبشأن كيفية قيام المدير التنفيذي بإعادة برمجة الأموال المتوافرة. وأوضح المدير التنفيذي أنه يطلب من المجلس أن يحيط علما بالبند وأن يقدم الدعم في نهاية المطاف حتى يتسنى له توفير الأموال للبرامج القطرية وعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش المنقوصة التمويل والتي سبق أن وافق عليها المجلس، وعمليات الطوارئ الموافق عليها وفقا للإجراء المحدد. كما أوضح أن مبلغ 186.5 مليون دولار من قيمة خطة المصروفات البالغة 220.25 مليون دولار مخصص للعمليات التي وافق عليها المجلس بالفعل بما يتماشى مع الإطار الإجرائي. أما الرصد المتبقي والبالغ 13.75 مليون دولار فإنه سينفق على تحسين النظم حسبما يرد في الجدول 13 في الوثيقة. وأعرب الأعضاء عن ارتياحهم لأن الجزء الأعظم من المصروفات سيوجه إلى البرامج وأن نسبة بسيطة فقط ستوجه إلى بنود التكاليف العامة. وقرروا الإحاطة علما بخطة المصروفات والموافقة على استخدام الفائض حسبما يرد في الوثيقة.

45- وسأل أحد الأعضاء عما إذا كان المدير التنفيذي قد وافق على النظر في إمكانية استخدام جزء من الفرق بين الفوائض والأرصدة المالية (الجدول 12) وخطة المصروفات (الجدول 13) لمواجهة الثغرة في تنفيذ سياسة التمايز بين الجنسين في عام 2003.

46- وأعربت إحدى القوائم عن قلقها إزاء ما ورد في الفقرة 62 من القسم الأول من الحسابات المراجعة لفترة السنتين باستمرار انخفاض المساهمات المقدمة إلى فئة البرامج الإنمائية، وذلك سواء من حيث ما يخصص لها من مجموعة المساهمات خلال الفترة المالية أو من حيث القيمة المطلقة، مؤكدة أن **للبرنامج** رسالة فردية يلزم احترامها والمحافظة عليها.

47- وبعد استكمال المناقشات بشأن توصيات المدير التنفيذي الواردة في الفقرة 84 من القسم الأول من تقرير الحسابات المراجعة لفترة السنتين، أحاط المجلس التنفيذي علما بالتوصيات ووافق عليها على النحو الواجب، حسبما اعتمدها المجلس التنفيذي في وثيقة القرارات والتوصيات.

تقرير عن أداء الميزانية (2000-2001) (2002/م ت-6/3)

48- بناء عل طلب **المجلس**، عرض في إطار بند المعلومات، التقرير المتعلق بأداء ميزانية **البرنامج** للفترة 2000-2001. وذكرت الأمانة أن التعليقات التي وردت بشأن التقارير السابقة من هذا النوع من كل من المجلس، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ولجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة قد أخذت بعين الاعتبار في أثناء إعداد هذا التقرير.

49- وقد أُبرزت النقاط الرئيسية التالية المتعلقة بالميزانية:

- وصل مستوى العمليات إلى 7 ملايين طن، بزيادة قدرها 36 في المائة عن الميزانية الأصلية؛
- بلغ إجمالي النفقات 190 3 مليون دولار، منها 589 2 مليون دولار من تكاليف التشغيل المباشرة؛
- بلغت تكاليف الدعم 606.5 مليون دولار، منها 370 مليون دولار لتكاليف الدعم المباشر؛
- رفعت ميزانية دعم البرامج والإدارة بمقدار 53 مليون دولار، فوصلت إلى 244.7 مليون دولار، وذلك نتيجة للزيادة في مستوى العمليات؛
- بلغت النفقات الفعلية لدعم البرامج والإدارة 235.9 مليون دولار أمريكي.

50- ومن المقرر أن يكون التقرير عن أداء الميزانية هو آخر تقرير يقدم بشكله الحالي. وأعرب المجلس عن أمله أن تتسم المعلومات المالية الواردة في تقرير أداء السنوي، وهو التقرير الخلف للتقرير عن أداء الميزانية، بطابع تحليلي أكثر من ذي قبل، وأن تتضمن مقارنات تفصيلية بين المصروفات المدرجة في الميزانية والمصروفات الفعلية، ولا تقتصر على تقديم معلومات وصفية بحتة. وأيد الرئيس هذا الرأي.

التقرير النهائي بشأن تحليل معدل تكاليف الدعم غير المباشر المعروضة عليه لإقرارها (2002/م ت-7/3)

51- رحب المجلس بوثيقة تكاليف الدعم غير المباشر المعروضة عليه لإقرارها وقد تناولت الوثيقة "الخطوات التالية" المتفق عليها عقب الاستعراض الأولي لمعدل تكاليف الدعم غير المباشر (WFP/EB.A/2002/6-A/1)، في الدورة السنوية المنعقدة في مايو/أيار 2002. كما أخذ المجلس علما بالوثائق ذات الصلة (المخطط المشروع، وتقرير لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وتعليقات المراجع الخارجي (السابق))، وكذلك بأن الوثيقة كانت قد قدمت ونوقشت بالفعل في اجتماع غير رسمي للمجلس.

52- وسلطت الأمانة الضوء على القضايا التالية:

- تتضمن الوثيقة تفصيلا للفرق في ميزانية دعم البرامج والإدارة (الذي يمكن أن يكون فائضا أو عجزا) يرد في أجزاء،وينجم هذا الفرق عن: الأساليب المحاسبية؛ وتغييرات في التكاليف المباشرة الناجمة عن تقلبات "الأسعار"؛ وتغيير في التكاليف المباشرة بسبب تغيير "الكميات"؛ والإيرادات الأخرى غير المنظورة لميزانية دعم البرامج والإدارة (بما في ذلك المساهمات الحكومية النظيرة في التكاليف المحلية والوفورات الناجمة عن إلغاء التزامات مرتبط بها قبل الفترة)؛ وتغير في نفقات ميزانية دعم البرامج والإدارة (ويرتبط بحدوث تغيير في الحجم التشغيلي).
- مقرر المدير التنفيذي تغيير السياسية المحاسبية فيما يتعلق بقيد الإيرادات تحسب بمقتضاه الإيرادات على أساس الاستحقاق للحد بأكبر درجة من الفرق في ميزانية عن البرامج والإدارة الناجم عن الأساليب المحاسبية، وتحسين توافق الإيرادات والمصروفات.
- وبغض النظر عن هذا التغيير، فإن عدم التقين من إيرادات تكاليف الدعم غير المباشر بسبب اختلاف الأسعار والكميات يفضي بشكل شبه دائم إلى وجود فرق في ميزانية دعم البرامج والإدارة. وقد أسفر هذا الفرق في الفترة من عام 1996 إلى عام 2001 عن عجز قدره 58.1 مليون دولار، مما يمثل 8 في المائة من نفقات ميزانية دعم البرامج والإدارة. وهذا يعني أن معدل تكاليف الدعم غير المباشر لم يكن كافيا لضمان استرداد التكاليف بالكامل.
- سيبرز قرار المدير التنفيذي بإنشاء حساب لتسوية ميزانية البرامج والإدارة الفروق التراكمية ليطلع عليها المجلس والتدابير التي ينبغي على المجلس اتخاذها في حالة وجود عجز أو فائض.
- تخلص الوثيقة، بعد تحليل نفقات ميزانية دعم البرامج والإدارة، إلى أن ثلاثة أرباع المستوى الحالي لميزانية دعم البرامج والإدارة ثابتة بطبيعتها أما العنصر المتغير (الربع تقريبا) فيمكن اعتباره ضمن تكاليف الدعم المباشر إذا ما تسنى ربطه بشكل مباشر بإحدى العمليات، وترى الأمانة أنه ينبغي تصنيفه بهذا الشكل.
- أعيد حساب ميزانية دعم البرامج والإدارة الفترة 2002-2003 بشكل متحفظ على أساس التكاليف الفعلية للطن في الفترة 2000-2002، وتم تحديد عجز محتمل قدره 38 مليون دولار على أساس مستوى النشاط المدرج في الميزانية الأصلية، وتم تقرير معدل قدره 7 في المائة لتكاليف الدعم غير المباشر لعام 2003. وتخفيض نفقات ميزانية دعم البرامج والإدارة بمقدار 10 في المائة في عام 2003 من شأنه أن يخفض هذا العجز بمقدار 10 ملايين دولار. وتشير الاتجاهات الراهنة إلى أن الأسعار والكميات الفعلية لفترة العامين ستولد تكاليف دعم غير مباشر كافية لتغطية القيمة المتبقية لهذه الفجوة المحتملة.
- قرر المدير التنفيذي بناء على ذلك تخفيض مستوى ميزانية دعم البرامج والإدارة بنسبة 10 في المائة لعام 2003، وأوصى بمعدل 7 في المائة لتكاليف الدعم غير المباشر لعام 2003.
- عملا على تحديد مستوى ملائم لميزانية الدعم والإدارة، لن يحدد بالكمية في المقام الأول، ولكن وفقا للطبيعة المتغيرة لنشاط **البرنامج**، وبالنظر إلى الطابع اللامركزي الجديد للمنظمة ولنظام المعلومات الجديدة على مستوى المنظمة، سيجري إعداد ميزانية دعم البرامج والإدارة للفترة 2004-2005 باستخدام نهجا صفريا.
- وتم تحديد القضايا التالية لمواصلة دراستها خلال استعراض الموارد والتمويل طويل الأجل: تمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة في المكاتب القطرية؛ وجمع المساهمات الحكومية النظيرة والتكاليف المحلية، وتسجيلها وقيد حساباتها؛ إطار قياس نتائج الأنشطة الممولة من ميزانية دعم البرامج والإدارة.
- أجريت دراسة مقارنة تكاليف الدعم في **البرنامج** ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى، وأشير بشكل مجمل إلى هذه الدراسة في الوثيقة. ولم يتسنى إجراء دراسة نظراء، تقارن بين البرنامج والمنظمات غير الحكومية، نظرا إلى الإطار الزمني لهذه الوثيقة، ولكن ستعرض هذه الدراسة على المجلس في فبراير/شباط 2003.

53- اتفق المجلس على الاحاطة علما بالوثيقة وأخذ علما بالدراسة المقارنة التي عرضت عليه في جلسة الاحاطة غير الرسمية، وأعرب عن تطلعه إلى الاضطلاع على دراسة النظراء المقارنة للمنظمات غير الحكومية.

54- أشار عدد من أعضاء المجلس إلى المشاكل التشريعية في استخدام عائد الإيرادات لتمويل عجز ميزانية دعم البرامج والإدارة. وأعرب المجلس عن قلقه إزاء ما قد يكون لهذه الممارسة من أثر على سياسة استرداد التكاليف بالكامل، وأكد وجود مخاطر محتملة ترتبط باستخدام مصدر إيرادات لا يمكن التنبؤ به مثل عائد الإيرادات في هذا الغرض.

55- ونتيجة لما يساور المجلس من قلق، وافق المجلس على استخدام عائد الإيرادات لتمويل العجز في ميزانية دعم البرامج والإدارة للفترة 2000-2001، بينما أكد ضرورة إدراج مسألة استخدام عائد الإيرادات في استعراض الموارد والتمويل طويل الأجل. وبناء على ذلك، ووفقا لتوصيات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة، وافق المجلس على حذف شرط استخدام عائد الإيرادات لهذا الغرض من مشروع القرار الوارد في الوثيقة.

56- أشير إلى أن استلام 45 مليون دولار كمساهمات في تكاليف الدعم غير المباشر في يناير/كانون الثاني 2002 بدلا من ديسمبر/كانون الأول 2001 قد شكل عاملا مساعدا على العجز في ميزانية الفترة المالية 2000-2001. كما أشير إلى أن استلام هذا المبلغ كان من شأنه أن يؤدي إلى فائضا في عامي 2002-2003. ورئي أن تنفيذ قيد الإيرادات على أساس الاستحقاق، الذي رحب به المجلس، من شأنه أن يؤثر على كيفية إيراد هذه المبالغ في حسابات الفترة المالية 2002-2003 .

57- رحب المجلس بإنشاء حساب تسوية ميزانية دعم البرامج والإدارة. ورئي أنه ينبغي استخدام هذا الحساب لإدارة ميزانية دعم البرامج والإدارة على نحو يكفل "القضاء" على ما قد يكون هناك من عجز. وبناء على ذلك، اتفق المجلس على ألا يكون هناك أي قاعدة يمكن بمقتضاها "تصفية" الحساب كل عامين. واتفق المجلس على استعراض حالة الحساب دوريا، والبت في اتخاذ تدابير تصحيحية عند الضرورة.

58- ورحب عدد من أعضاء المجلس بإعادة تصنيف المصروفات التي يمكن ربطها بشكل مباشر بإحدى العمليات في ميزانية دعم البرامج والإدارة لتصبح تكاليف دعم مباشر. بيد أن المجلس قد اتفق مع الرأي الذي أعربت عنه لجنة المالية، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والمراجع الخارجي السابق، بأن عملية إعداد التصنيف المذكورة سابقة للأوان في هذه المرحلة. وقرر المجلس أن تستعرض الأمانة عملية إعادة التصنيف وأن تعد خيارات ذات صلة في سياق وضع ميزانية الفترة 2004-2005.

59- أخذ المجلس علما بأن الاقتراحات بتخفيض معدل تكاليف الدعم غير المباشر إلى 7 في المائة، وتخفيض ميزانية دعم البرامج والإدارة بنسبة 10 في المائة لعام 2003، لا تستند استنادا كاملا إلى نتائج التحليل، وبأن هذه العملية تنطوي على مخاطر. وركز المجلس على وجه الخصوص على المخاطر التي ينطوي عليها وجود عجز في ميزانية دعم البرامج والإدارة لفترة العامين. وأشار عدد من الأعضاء إلى أنهم يروا أن التخفيضات المقترحة إجراء مؤقت وأن نظاما جديدا سيوضع في الفترة المالية الجديدة. وأعرب عدد من الجهات المانحة عن رغبتها في أن يكون معدل تكاليف الدعم غير المباشر أكثر واقعية، وأن تغطي الجهات المانحة كامل التكاليف على أساس التكلفة الفعلية.

60- وأكد المدير التنفيذي للمجلس أن آثار هذه التغييرات على الفرق في ميزانية دعم البرامج والإدارة سيجري رصده بشكل مستمر وأن ميزانية دعم البرامج والإدارة لن تعدل بشكل تعسفي إذا كان الحجم أكبر بكثير، وإدارة المخاطر بهذا الشكل. وتشير التكاليف والمستويات الفعلية للتشغيل في الفترة المالية حتى الآن، والتوقعات للمدة المتبقية من الفترة المالية إلى توليد تكاليف دعم غير مباشر كافية لضمان عدم حدوث عجز في ميزانية عدم البرامج والإدارة.

61- وقدمت الأمانة هذين الاقتراحين (تخفيض معدل تكاليف الدعم غير المباشر وميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2003 فقط) على أساس إدراك أن معدل تكاليف الدعم غير المباشر البالغ 7.8 في المائة مرتفع ويعرض للخطر استمرارية الدعم الذي يقدمه عدد من الجهات المانحة. وركز المدير التنفيذي على أن تخفيض مصروفات دعم البرامج والإدارة لن يؤثر على الكفاءات الأساسية في البرامج، وأن مقدارا غير تناسبي من الاقتطاعات سيتحمله المقر.

62- ورأى المدير التنفيذي والأمانة أن عملية بحث وتخفيض مصروفات ميزانية دعم البرامج والإدارة هي عملية صحية للمنظمة وقادرة على تيسير اعتماد نهج صفري لميزانية الفترة 2004-2005 وأكد المدير التنفيذي للمجلس أن الأمانة ستواصل مناقشة هذه المسألة في سياق استعراض سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل، ومواصلة تحديد المستوى المناسب لميزانية دعم البرامج والإدارة.

63- وقبل المجلس هذه التأكيدات، ووافق على الاقتراحين المتعلقين بمصروفات ميزانية دعم البرامج والإدارة ومعدل تكاليف الدعم غير المباشر لعام 2003، ودعا المدير التنفيذي على أن يقدم إليه تقرير بهذا الشأن في دورته في فبراير/شباط 2003.

64- وحددت الأمانة إجمالا التاريخ المحدد لاستكمال استعراض الموارد والتمويل طويل الأجل في يونيو/حزيران 2003. وستعد وثيقة غير رسمية للمناقشة مع أعضاء المجلس في موعد أقصاه نهاية عام 2002. وستشكل هذه المناقشات الأساس لإعداد وثيقة رسمية، ستعرض على المجلس فبراير/شباط، تحدد برنامج العمل للموافقة على سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل في مايو/أيار 2003، ومخطط مشروح للدراسة.

65- ووافق المجلس على البنود المقدمة للإدراج في الاستعراض المقبل للموارد والتمويل طويل الأجل، واقترح أن تضاف إلى هذه القائمة مسألة استخدام عائد الإيرادات لتمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة.

التقرير النهائي عن الأرصدة النقدية للبرنامج : تركيب النقدية ومستوياتها الملائمة (2002/م ت-8/3)

التقرير النهائي المتعلق بالمشروعات المقفلة قبل عام 2001 والمرحلة إلى شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS) (2002/م ت-9/3)

66- عرضت الأمانة الوثيقتين اللتين سبق تقديمها إلى المجلس في يناير/كانون الثاني 2002، وأوضحت أن الوثيقة الأولى تتناول أرصدة المشروعات المقفلة قبل عام 2001 والمرحلة إلى شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS). وتعرض الوثيقة حالة أرصدة المشروعات المقفلة في 30 يونيو/حزيران 2002، وتبين وجود فائض نقدي قدره 46.69 مليون دولار. وقد أجريت مشاورات مع الجهات المانحة المعنية بشأن التصرف في هذه الفوائض، ووافق عدد من الجهات المانحة على إعادة برمجة الأرصدة غير المنفقة بينما طلبت جهات مانحة أخرى استرداد مساهمتها.

67- كما ركزت الأمانة على الأعمال المضطلع بها في عام 2001 في إقفال المشروعات المفتوحة التي تم ترحيلها في عام 2001 أو التي بلغت مواعيد الاستكمال المقررة. وقد أقفلت هذه المشروعات من الناحية الشغيلية في الصيف وكان من المقرر إقفالها ماليا في نوفمبر/تشرين الثاني 2003. ويقدر الفائض النقدي لهذه المشروعات بـ 30.9 مليون دولار. وربما يرجع السبب في وجود هذه الأرصدة النقدية الفائضة إلى تنفيذ المشروعات بمزيد من الفعالية التكاليفية أو إلى الإفراط في تقديرها. وأبلغت الأمانة المجلس أنه تم وضع استراتيجيات، باستخدام مزايا نظام (WINGS)، وبمشاركة كبار موظفي الإدارة، لإقفال المشروعات لتجنب زيادة الأرصدة النقدية بسبب التأخير في إقفال المشروعات وللتأكد من أسباب وجود هذه الأرصدة غير المنفقة.

68- وعرضت الأمانة الوثيقة ذات الصلة المتعلقة بالأرصدة النقدية والتي تتناول تركيب النقدية ومستوياتها الملائمة، وأوضحت أن الأرصدة النقدية مصنفة على النحو التالي: (1) أرصدة نقدية لا تتعلق بعمليات المشروعات، بما في ذلك اعتبارات استحقاقات الموظفين، وعمليات التحويل إلى نقد، وأمن الموظفين والحسابات الخاصة والقروض طويلة الأجل؛ (2) أرصدة نقدية تتعلق بالمشروعات وتشمل نقودا مخصصة للالتزامات والعقود وأوامر الشراء؛ واحتياطيات تشمل حساب الاستجابة العاجلة، والاحتياطي التشغيلي، واعتماد سلف تكاليف الدعم المباشر؛ والأرصدة غير المنفقة المتعلقة بمشروعات مقفلة ومستكملة، وصناديق استئمانية، واعتمادات متاحة لمخصصات البرمجة، والالتزامات. والسبب الرئيسي في الزيادة المفاجئة في الأرصدة النقدية لا يتصل بالمشروعات المنفذة من عام 1996 حتى الآن (من 37.6 مليون دولار إلى 325.7 مليون دولار) ليس هو التراخي وإنما هو تسجيل اعتمادات استحقاقات الموظفين وزيادة أمال التحويل إلى نقد والقروض طويل الأجل التي تمنح لمرة واحدة. أما الأسباب الرئيسية لارتفاع الأرصدة النقدية المتعلقة بالمشروعات هي التأخر في إقفال المشروعات، وطرائق الدفع التي تتبعها الجهات المانحة (نصف المساهمات الآتية من الجهات المانحة هي مساهمات تم التعهد بها ولم تدفع) وامتداد فترات استرداد فئات معينة من التكاليف. كما أوضحت الأمانة كيفية تحديد المستويات النقدية الملائمة (وهي مجموع ثلاثة أشهر من متطلبات التشغيل وأرصدة الاحتياطي). ويجري تنفيذ خطة عمل للحد من الزيادة في الأرصدة النقدية لتصل إلى مستويات ملائمة تتوقف إلى حد ما على مدى مواتاة القرارات التي تتخذها الجهات المانحة بشأن بالتصرف في الأرصدة غير المنفقة.

69- وأشاد المجلس بما قامت به الأمانة من عمل في تحليل أرصد المشروعات المقفلة وتقديم وتقارير بشأنها، وفي وضع استراتيجيات لتحسين توقيت إقفال المشروعات ورفع التقارير المالية بهذا الشأن. كما تم التأكيد على ضرورة تحسين التقارير السردية للمشروعات وتزامنها مع التقرير المالي.

70- وبينما أعرب المجلس عن تقديره للوفورات التي تم تحقيقها في تنفيذ المشروعات، فإنه نوه بأهمية وضع ميزانيات المشروعات بمزيد من الدقة وبالاستعراض المنتظم للمصروفات الفعلية قياسا بالميزانية التي تحددها الأمانة. وأعرب عدد من الأعضاء عن رأيهم بأن الأرصدة غير المنفقة تمثل فرصة لإعادة برمجة المشروعات المنقوصة التمويل.

71- وحث المجلس البلدان المانحة التي لديها أرصدة غير منفقة في مساهماتها على العمل سريعا مع الأمانة لاتخاذ قرار بشأن إعادة برمجة هذه الأرصدة أو استخدامها بشكل أخر في إطار زمني محدد، وفقا للمتطلبات التشريعية لآحاد البلدان المانحة.

72- وبينما لاحظ عدد من الأعضاء أن أرصدة **البرنامج** تدار بحذر، فإنهم أعربوا عن قلقهم إزاء تنامي الرصيد النقدي وعن رغبتهم في انخفاض الرصيد النقدي إلى مستويات ملائمة. وأكدوا من جديد رأي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بضرورة عدم تراكم الأرصدة النقدية حيث إن الهدف الرئيسي **للبرنامج** هو تنفيذ المشروعات وليس إدارة الاستثمارات.

73- وأعرب المدير التنفيذي عن اتفاقه مع خطة العمل التي وضعتها الأمانة لتخفيض الأرصدة النقدية لتصل إلى مستويات ملائمة، ومع توصيات المراجع الخارجي بتحسين التنبؤ بالأرصدة النقدية. وأيد عدد من الأعضاء رأي اللجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية القاضي بتحسين التخطيط والبرمجة والتنفيذ والرصد لتجنب الإفراط في الأرصدة المالية، وشجعوا الأمانة على التصدي لهذه المسائل.

74- وأعرب عدد من الأعضاء عن قلقهم لأن مستوى الرصد النقدي الذي يبدوا ملائما قد يكون غير كاف بسبب امتداد فترات التحصيل وطرائق الدفع التي تتبعها بعض الجهات المانحة. ولهذا السبب رئي أن الأمانة قد تعرض نفسها لعجز نقدي وتتكبد من جراء ذلك فوائد عالية لتمويل المشروعات التي تدفع مساهماتها على أساس السداد. ولعل من الملائم في هذا السياق، إتباع نهج تدريجي أو مرحلي في تخفيض الرصيد النقدي.

75- وطلب المجلس من الأمانة أن تبقي النقدية قيد الاستعراض، وأكد أنه سيركز على هذا المجال باعتباره أحد المتغيرات الحاسمة الأهمية في إدارة شؤون **البرنامج**. وعلق الأعضاء على الأثر السلبي لامتداد فترة التحصيل من بعض الجهات المانحة حيث إن ذلك قد لا يفي بمبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف، وطلبوا من الجهات المانحة ومن الأمانة أن تبذل الجهود للحد من فترة التحصيل.

76- وأكدت الأمانة للمجلس ما يلي:

- إجراء استعراض موات لميزانيات المشروعات للتأكد مما إذا كانت أرصدة المشروعات ناجمة عن الإفراط في تقدير ميزانياتها أو عن فعالية التكاليف من أجل تخفيض الأرصدة النقدية إلى مستويات ملائمة. ويمكن إجراء عمليات الاستعراض مع تنفيذ نظام المعلومات الجديد في البرنامج (WINGS)؛
- إجراء رصد تدريجي لحالة الأرصدة المالية وللمستويات الملائمة للنقدية، مع مراعاة التنبؤ بعمليات الاستيرداد؛
- إجراء استعراض دوري لمستويات النقدية، وتحليل علاقاتها بالأرصدة النقدية للمشروعات.
- يجري العمل لتعزيز القدرة على التنبؤ بالنقدية كأساس لتحديد المستويات الملائمة للنقدية؛
- التعجيل بتقديم تقارير لتقصير فترة التحصيل بالنسبة إلى الجهتين المانحتين الرئيسيتين التي تدفع على أساس السداد. وبمجرد التخلص من عبء العمل المتأخر فيما يتعلق بتبليغ الجهات المانحة، ستتمكن الأمانة من معرفة الأثر الحقيقي للمساهمات التي تتعهد بها الجهات المانحة على الأرصدة النقدية وسدادها، وستتمكن من تقديم تقرير بهذا الشأن للمجلس التنفيذي.
- بغض النظر عن طريقة المساهمة، تم تحقيق مبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف.

77- وبعد الإحاطة علما بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.3/2002/5(A,B,C,D,E)/2) واللجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة (WFP/EB.3/2002/5(A,B,C,D,E)/3) (والمراجع الخارجي السابق) (WFP/EB.3/2002/5(C,D,E)/4)، اختتم المجلس التنفيذي الاجتماع بما يلي:

- اعتماد القرار الوارد في الفقرة 37 من الوثيقة (WFP/EB.3/2002/5-E/1)، مع إدراج موعد للاستكمال في نهاية عام 2003، وتوجيه نداء للجهات المانحة للعمل بشكل وثيق وسريع مع الأمانة لاستكمال تصفية أرصدة المشروعات المقفلة؛
- إقرار الوثيقة (WFP/EB.3/2002/5-D/1)، والإحاطة علما بتركيب الأرصدة النقدية، وبالحصافة التي تتحلى بها الأمانة في إدارة واستثمار الموارد النقدية، وبالمنهجية في تحديد المستوى الملائم للنقدية والأساس الذي يقوم عليه هذا التحديد، وخطة العمل لتخفيض الرصيد النقدي إلى مستويات ملائمة في موعد أقصاه ديسمبر/كانون الأول 2003. وأعرب المجلس أيضا عن تطلعه إلى الاطلاع في دوره السنوية في مايو/أيار على تقرير مالي شامل بشأن نتيجة الفعالية التكاليفية المحققة من خلال استراتيجيات تعديل الميزانيات واحتواء التكاليف، وعلى تحليل أخر للمتطلبات النقدية **للبرنامج**.

تقرير مكتب المفتش العام (2000-2001) (2002/م ت-10/3)

78- أعرب **المجلس** عن تقديره لتقرير مكتب المفتش العام (2000-2001) وأحاط علما بدعم مكتب التفتيش والتحقيق، ومكتب المراجعة الداخلية ومكتب التقييم والرصد، المنشأة في إطار قسم خدمات المراقبة الداخلية، بينها لزيادة التنسيق.

79- واقترح بعض الأعضاء أن يجري المجلس استعراضا أكثر تدقيقا لآليات المراقبة الداخلية من خلال مناقشة ورقة تقدم عن هذا الموضوع مستقبلا. وأكد الأعضاء ضرورة وجود رقابة أكثر فعالية لردع أي احتيال أو سوء إدارة أو تبديد، وطلبوا أن تقدم التقارير المقبلة معلومات عن الاتجاهات الموجودة.

80- وشجع المجلس **البرنامج** على المبادرة بتنفيذ النظام الأساسي واللائحة الداخلية للموظفين المعمول بهما في الأمم المتحدة (اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في القرار 52/252 المؤرخ 29 سبتمبر/أيلول 1998، وأصدرهما الأمين العام في 15 ديسمبر/كانون الأول 1998) وتم تنقيحهما عملا باستعراض أجري لمدونة قواعد السلوك في الأمم المتحدة. كما طلب المجلس أيضا من قسم خدمات المراقبة الداخلية أن يكفل تنفيذ السياسات والمبادئ التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بمنع الاستغلال الجنسي تنفيذا صارما. وأعرب الأعضاء أيضا عن رأي يدعو **البرنامج** إلى مواصلة توفير مديرين قطريين لديهم التدريب المناسب فيما يتعلق بتحقيق الشفافية والمساءلة.

تقارير التقييم

تقرير موجز عن التقييم المواضيعي لالتزامات البرنامج تجاه النساء (1996-2001) (2002/م ت-11/3)

81- أشارت الأمانة لدى عرض التقييم المواضيعي إلى أن هذه العملية كانت شاملة وشارك فيها ما مجموعه عشرة خبراء استشاريين وتضمنت خمس دراسات قطرية إفرادية واستعراضين مكتبيين. كما أنها استفادت من خمس دراسات حالة إفرادية اضطلع بها قسم الاستراتيجية والسياسات. وأسفر التعاون الوثيق بين عدد كبير من الأقسام والوحدات في **البرنامج** عن نتائج مؤيدة على مستوى **البرنامج**، وقد تسنى الاسترشاد بها في إعداد سياسة جنسانية جديدة وفي تعزيز الالتزامات تجاه النساء. وتأمل الأمانة في تكرار هذا المثال الناجح لعمليات التقييم والسياسات التكميلية الجارية في العمليات المواضيعية المقبلة. ولئن كان قد تحقق تقدم ملموس منذ تطبيق السياسة في عام 1996، يشمل حدوث زيادة في عدد الإناث من الموظفين الفنيين، فقد كانت القضايا الجنسانية تنحو إلى أن تكون محل اهتمام الإناث من الموظفين ومسؤوليتهن أساسا. وكانت السياسة السابقة تفتقر إلى استراتيجية للتنفيذ توجه الموظفين فيما يتعلق بكيفية تفسير وتنفيذ التزامات معينه في ظروف ثقافية مختلفة، غير أن ذلك سيتغير في السياسة الجديدة، التي تراعي وضع مبادئ توجيهية للتنفيذ.

82- وأعرب المجلس عن تقديره للجهد الكبير الذي بذله **البرنامج** منذ انعقاد مؤتمر بيجين في عام 1995 ورحب بالتقييم المنهجي للنتائج حتى ذلك التاريخ، ورأى أن التقرير يعد وثيقة متوازنة ومكتوبة بأسلوب جيد. وبين التقييم أنه مازالت هناك حاجة إلى تعزيز دور المرأة في إدارة **البرنامج** وفي المشاركة في مشاريعه. كما بين التقييم أن الحاجة تدعو إلى إعداد دراسات مرجعية وتحسين رصد المنجزات ومقارنتها بالأهداف. وطرح اقتراح أن تتضمن التقارير الموحدة المنقحة للمشاريع فرعا عن التقدم المحرز في القضايا الجنسانية. وإذ لاحظ المجلس بأن المسائل الجنسانية قد يعهد بها إلى صغار الموظفين من الإناث، أكد على ضرورة تشجيع تعميم المفهوم الجنساني داخل هياكل **البرنامج** نفسه وفي برامجه. ولاحظ وجود عدد كبير من التوصيات التي أسفر عنها التقييم وأقترح أن ترتب هذه التوصيات بحسب أولوياتها.

83- وردا على ذلك، شكرت الأمانة أعضاء الوفود على تقديرهم لأعمال فريق التقييم. وأعربت عن أملها في تلقي الملاحظات الخطية للوفود الراغبة في تقديم ملاحظات. وأشارت إلى ما حدث في إطار السياسة الإنمائية المعززة من تحول عن أنشطة القطاع الاقتصادي، بما في ذلك الغذاء مقابل العمل، لصالح أنشطة القطاع الاجتماعي التي قد تكون أكثر نفعا للنساء. وفيما يتعلق بالتعليقات التي أبديت بشأن كثرة عدد التوصيات، أشارت الأمانة إلى إنه تم ضم التوصيات في مجموعات داخل جدول رد الإدارة، وإنه سيبذل كل جهد في التقييمات ذات الطابع المماثل التي تجري مستقبلا لترتيب التوصيات بحسب أولوياتها.

تقرير موجز عن التقييم المواضيعي للعمليات الخاصة (2002/م ت-12/3)

84- أشارت الأمانة إلى أن العمليات الخاصة تمثل فئة برنامجية خاصة منذ عام 1995، وأن تمويلها قد وصل إلى قيمة قصوى بلغت 34 مليون دولار أمريكي في عام 2000. وأجرى التقييم المواضيعي للعمليات الخاصة استعراضا مكتبيا شمل 24 عملية من العمليات الجارية كما أجرى تسع دراسات إفرادية قطرية في خمسة بلدان أفريقية. ومع أن الأنشطة التي اضطلعت بها العمليات الخاصة كان لها ما يبررها في معظم الحالات، أعرب فريق التقييم عن شكه في إنها جميعا كانت تحتاج إلى أن تعامل كعمليات خاصة. ورئي أن بعضها كان يمكن أن يظل مدرجا في إطار الميزانية الأساسية للعملية الطارئة أو عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الأساسية وإنه ينبغي الإبقاء على فئة العمليات الخاصة بالنسبة لنوعين رئيسيين من الأنشطة، وهما (1) عمليات البنية الأساسية التي تستهدف إزالة العقبات اللوجستية الرئيسية التي تؤثر على العديد من عمليات الإغاثة؛ (2) عمليات التنسيق والدعم المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك العمليات اللوجستية المشتركة.

85- وبصفة عامة أيد المجلس العمليات الخاصة ورأى أنه ينبغي الإبقاء عليها كفئة برنامجية وتمويلية متميزة، غير انه رأى أن عددا من الأنشطة قد تجاوز الحاجة العاجلة لتحسين البنية الأساسية من أجل تسهيل إيصال المعونة الغذائية. وأعرب عن شكه في إمكانية استدامتها على الأجل الطويل. وأكدت بعض الوفود الحاجة إلى إدخال تحسينات في مجالي تحليل الكلفة – الفائدة وتحليل المشكلة بشكل عام. كما تدعو الحاجة إلى دراسة الأعمال المقترحة لإصلاح وتحسين الطرق للتأكد من إنه لم يتم توسيع نطاقها إلى درجة مفرطة في الطموح. وأكد عدد من الوفود ضرورة وضع مبادئ توجيهية محسنة للعمليات الخاصة.

86- وردا على ذلك، رحبت الأمانة بدعم المجلس لفئة العمليات الخاصة. وقالت إنه تم التطرق إلى مسألة التكلفة والعائد (وفعالية التكلفة والكفاءة)، في التقرير الموجز، ولكنها تحتاج إلى إجراءات متابعة أخرى تتخذها الأمانة، التي يتعين عليها أن تضع تعاريف واضحة لهذه المفاهيم. بيد أنه يمكن الحصول على مزيد من التفاصيل في دراسات الحالة الإفرادية التسع الواردة في التقرير التقني الكامل.

87- وردا على سؤال عن السبب في إجراء تقييم منفصل من قبل مكتب المدير يعقبه استعراض من قبل إدارة النقل والإمداد، ذكرت الأمانة أن الاستعراض يركز على تصورات المانحين والوكالات للعمليات الخاصة. أما التقييم فيركز على تنفيذ العمليات الخاصة على المستوى الميداني.

88- وأبلغت الأمانة المجلس أن قسم النقل والإمداد قد حدد تدابير لتحسين العمليات الخاصة وأن المستوى قد تحسن بالفعل خلال السنة الجارية. والعمليات الخاصة مدرجة حاليا، قدر الإمكان، في إطار الميزانية الأساسية للعملية ذات الصلة، بدلا من جعلها عمليات خاصة قائمة بذاتها. ويجري حاليا استكمال دليل تصميم البرامج ليشمل تغطية أفضل للعمليات الخاصة، وستوضع في عام 2003 سياسة ومبادئ توجيهية جديدة للعمليات الخاصة. واتفق على تنظيم مشاورات غير رسمية مع المجلس في عام 2003 وتقديم ورقة عنها تتضمن اقتراحات بشأن مستقبل فئة العمليات الخاصة إلى المجلس في العام التالي. وأشارت الأمانة إلى أنه ليس من السهل دائما حساب الميزانيات في حالات الطوارئ، وأن يحدث أحيانا أن تكون التقديرات أعلى في بداية العمليات، وأنه يلزم في أغلب الأحيان إجراء تسويات لاحقة. وتم الاعتراف بأنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام إلى تقدير التكاليف وتحسين إطلاع الجهات المانحة عند تخفيض الميزانيات والعمليات.

تقرير موجز عن التقييم المواضيعي لنهج البرامج القطرية للبرنامج (2002/م ت-13/3)

89- ذكرت الأمانة أنه منذ بدء تطبيق نهج البرامج القطرية منذ ثماني سنوات أصبح هذا النهج يطبق في 35 بلدا من 55 بلدا يمارسها البرنامج نشاطه فيها. ونفذ في مطلع العام الجاري 18 عملية تقييم وفقا للاختصاصات الشاملة التي وضعت في مطلع عام 2000. وتركز هذه الاختصاصات على البرامج القطرية كأداة برمجية تهتم بالعمليات والتعاون أكثر من اهتمامها بالنواتج والنتائج. وكانت الموارد الإنمائية، وقت إقرار نهج البرامج القطرية، تشكل ما يربو على 33 في المائة من مجموع موارد **البرنامج** مقارنة بنسبة 15 في المائة فقط في عام 2001 ونحو 10 في المائة أو أقل في عام 2003. وانخفضت الموارد المتاحة للتنمية بنحو النصف منذ عام 1994. ونتيجة لذلك انخفضت تكاليف الدعم المباشر مما أثار تساؤلات بشأن حدود جدوى البرامج القطرية أو الأنشطة التي تنفذ في إطارها.

90- وقد اعتبر معظم البرامج القطري أنها برامج انتقالية لأن الأنشطة السابقة على هذه البرامج كانت تتعرض عادة للتعديلات. وبذل معظم المكاتب القطرية جهودا جادة في وضع استراتيجية معترف بها على المستوى القطري بما يتفق والتقييم القطري الموحد/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية مع التركيز بشكل أكبر على التوجه إلى المستهدفين من خلال القدرة المعززة لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها. ويتعين بذل المزيد من الجهد لتحسين التكامل والتماسك الداخلي للبرامج القطرية وتدعيم الصلة بين عمليات الإغاثة والإعمار في نفس القطر، لاسيما إذا كانت تمثل جزءا كبيرا من عمليات البرنامج في القطر. بيد أنه يمكن تصنيف معظم البرامج القطرية المستعرضة على أنها تتفق تماما مع سياسة تحفيز التنمية ومع أغلب الممارسات المرتبطة بها.

91- وفي حين أعرب عدة أعضاء عن ترحيبهم بالتقييم كعملية مفيدة رأوا أن اختصاصات التقييم كانت مقيدة أكثر من اللازم. وتساءل البعض عن مدى تأثير خفض الموارد الإنمائية على البرامج القطرية فرادى.

92- ولاحظ عدة أعضاء الإشارة التي وردت في تقرير التقييم بشأن مقاومة أو أحجام الانتقال من نهج المشروعات فرادي إلى نهج البرامج القطرية من جانب بعض الشركاء وعدد من موظفي **البرنامج**، وهو ما يعني أن نهج البرامج القطرية لم يكن مفهوما دائما على المستوى القطري. وقد أثار التقييم عدة قضايا مهمة تتعلق بإدارة حافظة البرامج الإنمائية، بما في ذلك كفاءات الموظفين وتكاليف الدعم.

93- وفيما يتعلق بتقييم البرامج القطرية على أساس فردي مستقبلا، رأى الأعضاء أنه ينبغي تعديل اختصاصات التقييم بحيث تركز بشكل أكبر على النتائج والأثر، بما في ذلك ملاءمة المعونة الغذائية لمختلف الظروف القطرية. ويطلب الأمر بحث مشاكل المكاتب القطرية الأصغر بعناية.

94- وذكرت الأمانة أن هذا التقييم اللاحق هو تقييم مكتبي متواضع نسبيا يركز فقط على أسلوب العمليات. وشددت الأمانة على أن المداولات لا تزال مستمرة، داخليا وخارجيا، لتحديد ما إذا كان يتعين إجراء المزيد من عمليات التقييم الشامل وكيف يتم ذلك.

95- وأشارت الأمانة إلى أن التوجيه الإقليمي للمعونات إلى أكثر المناطق تعرضا لانعدام الأمن الغذائي قد تحسن بشكل ملحوظ وأن الجيل الثاني من البرامج القطرية سيكشف عن تحسن التكامل والتناسق بين الأنشطة. وقد شجع نهج البرامج القطرية وسياسة حفز التنمية **البرنامج** على أن يفكر بأسلوب يتسم بطابع استراتيجي أكبر، لاسيما فيما يتعلق بالمزايا النسبية للمعونة الغذائية. واعترف بأن الطريق لا يزال طويلا أمام **البرنامج**، فيما يتعلق مثلا بالتبليغ عما إذا كان للمعونة الغذائية أثر حقيقي. ويتطلب الأمر إجراء دراسة أخرى بشأن المعايير المستخدمة في تحديد ما إذا كان من المفضل تطبيق البرامج القطرية أم تنفيذ مشاريع قائمة بذاتها.

96- ورد المدير التنفيذي على استفسارات المجلس بشأن ما أعرب عنه سابقا من وجهات نظر بشأن الحدود المصطنعة إلى حد ما يبين الفئات التقليدية المختلفة لأنشطة البرامج، وعد المدير التنفيذي المجلس بأنه سيتابع هذه المسألة في إطار مجموعات عمل صغيرة تنظم في الأشهر القادمة.

حافظة عمليات إقليم غرب أفريقيا

97- أوضح المدير الإقليمي أن المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا سيتولى المسؤولية عن 19 بلدا في غربي أفريقيا، وقد زاد عدد هذه البلدان من 12 بلدا نتيجة إعادة تشكيل مكاتب **البرنامج** في أفريقيا. ويجري تصميم الجيل الثاني من البرامج القطرية للبرنامج الجاري العمل بها في غربي أفريقيا في ظل التعاون وثيق مع خطط الحكومات المضيفة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وتركز هذه البرامج القطرية على القطاع الاجتماعي، مثل التعليم والتغذية. وتقدم عمليات الطوارئ وعمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المساعدة إلى ضحايا الجفاف في الساحل الغربي وكذلك إلى المشردين داخليا واللاجئين في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش لغرب أفريقيا الساحلية. وقد أقر **البرنامج** عمليات طوارئ للتصدي العاجل لصالح كوت ديفوار وبوركينا فاسو ومالي وغانا، كما يجري تعزيز المكاتب القطرية للتصدي لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن الصراع الأهلي في كوت ديفوار. ويتوقع أن يتلقى خلال عام 2003، 62 في المائة من الأشخاص الذين يساعدهم **البرنامج** وعددهم 7.5 مليون نسمة في غرب أفريقيا أغذية في إطار أنشطة إنمائية، بينما سيوجه 60 في المائة من سلع **البرنامج** إلى عمليات الطوارئ وعمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش.

المسائل التشغيلية

98- نظر أعضاء المجلس بعين الرعاية إلى مخطط الاستراتيجية القطرية، وأشاروا إلى أنه أعد بطريقة تتماشى مع أولويات الحكومة ومع إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية والسياسات الإنمائية **للبرنامج**. ورحب الممثلون بتركيزه على النساء والأطفال. وأعرب بعض الأعضاء عن رأي مفاده أن أنشطة الغذاء مقابل العمل يمكن أن تؤدي دورا فعالا في الحد من الفقر عن طريق تحسين البنية الأساسية في المناطق الريفية. وأعرب أحد الأعضاء عن تشجيعه لقيام **البرنامج** بدور أقوى في إدارة الاحتياطيات من الحبوب الغذائية في النيجر. وأوصى بعض الأعضاء بأن يصبح **البرنامج** عضوا كاملا في اللجنة التوجيهية الحكومية التي تشرف على تنفيذ البرنامج القطري. وفي الوقت الذي اعترف فيه المجلس التنفيذي بأن مخطط الاستراتيجية القطرية سيؤدي دورا قيما في إعداد البرنامج القطري، شجع المجلس **البرنامج** على مواصلة تنسيق أنشطة البرنامج القطري **للبرنامج** مع الحكومة وشركاء التنفيذ الآخرين.

99- أقر **البرنامج** هذا البرنامج القطري من الجيل الثاني، الذي أعد بحيث يتماشى مع أولويات الحكومة، وسياسات وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، **والبرنامج**. وشجع مانحون عديدون **البرنامج** على الشراء المحلي عندما يكون ذلك ممكنا وذلك من أجل المنتجين المحليين وتعزيز الأسواق. وتساءل أحد الممثلين عن الأسلوب الذي يتبعه **البرنامج** لزيادة المشاركة الفنية للمرأة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية الريفية. وأوضحت الأمانة أن أنشطة **البرنامج** في مالي تعمل بصورة مباشرة بالتنسيق مع وزارة شؤون المرأة. وأكدت الأمانة للوفود أن الآلية الحالية للتغذية المدرسية لن تستخدم إلا بعد أن تبدأ الهياكل اللامركزية الحكومية في العمل وبعد استخدام الغذاء مقابل التدريب لرفع الوعي لدى السكان المستهدفين بأساليب الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وذكر **البرنامج** أن الأشخاص الذي يعانون عدم الأمن الغذائي من المقيمين في المناطق غير المشمولة بالأنشطة الإنمائية يمكن أن يحصلوا على مساعدات من رصيد التأمين

الوطني الذي يدعمه **البرنامج**. وأبلغت الأمانة المجلس أن **البرنامج** سيدرس إمكانية قيام الحكومة أو منظمة الصحة العالمية أو البنك الدولي بالاضطلاع بأنشطة علاج الإصابة بالديدان بعد انتهاء المرحلة التجريبية التي تستمر لمدة سنتين. وأعربت إحدى المجموعات الإقليمية عن أملها في أن تتوفر موارد إنمائية كافية لتنفيذ البرنامج القطري كاملا.

100- أقر المجلس هذا البرنامج القطري من الجيل الثاني، والذي أعد باستخدام مبادئ تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، ونسق مع أولويات الحكومة وسياسات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية **والبرنامج**. وأبلغت الأمانة المجلس بأن تقديم الغذاء إلى جميع الطلبة في مدارس مختارة لن يهدد هدف تقديم 50 في المائة من المساعدات إلى الفتيات خلال العام الأول من المدرسة الابتدائية. وإضافة إلى ذلك، سيواصل **البرنامج** جهوده لتحسين مشاركة المرأة في لجان تنفيذ المشاريع، حتى وإن لم يكن ذلك يتماشى مع التقاليد المحلية. وحصل عضو، كان قد شجع **البرنامج** على شراء السلع إقليميا، على تأكيد بأن **البرنامج** يشتري السلع محليا عند المكان. وأشير مثلا إلى أن **البرنامج** قد اشترى مؤخرا الملح في موريتانيا والأرز في بلد مجاور. وأكدت الأمانة للمجلس التنفيذي أن يجري بذل الجهود التحسين التنسيق بين **البرنامج** والوكالات الأخرى في الأمم المتحدة والشركاء المنفيذين.

101- أعرب المجلس عن تأييده التام لإقرار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش وعن ارتياحه للأسلوب المرن الذي استجابت به هذه العملية الإقليمية للحالة المتغيرة في غينيا، وسيراليون، وليبيريا، وكوت ديفوار. وكان هناك رد فعل إيجابي إزاء إضافة 220 10 طنا من الحبوب الغذائية كعملية طارئة معتمدة مسبقا. وأعلنت الأمانة أنه يمكن الحصول من الأمانة على نسخ من تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية بشأن التحقيق في الادعاءات بوجود استغلال جنسي للاجئين من جانب العاملين في تقديم المعونة في غرب أفريقيا، وهو التقرير الذي صدر في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2002. ولم يشر التقرير إلى تورط أي من موظفي **البرنامج** في استغلال سلطتهم في الاستفادة جنسيا كشرط لتسليم الأغذية. وأيد الممثلون الإجراءات التي اتخذها **البرنامج** لضمان عدم قيام موظفيه أو شركائه في التنفيذ بمثل هذه الأعمال.

102- وأوضحت الأمانة للمجلس الجهود التي تبذل مع الحكومات والأطراف المعنية الأخرى من أجل تحسين تسجيل اللاجئين والمشردين داخليا، والرصد اللاحق للتوزيع، ومبادرات الاعتماد على النفس وتوفير المستلزمات غير الغذائية. وفي حالة اللاجئين، سيتوقف إحراز تقدم ملحوظ في هذه القضايا على نجاح المفاوضات الجارية حاليا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ورحب بعض الممثلين بمحاولات **البرنامج** الرامية إلى تحقيق التكامل بين أنشطة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش والأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الحكومة، ولاسيما في مجالي التغذية المدرسية والغذاء مقابل العمل.

تقارير التقييم

103- أعرب المجلس عن تقديره للتوصيات الواردة في ملخص تقرير التقييم، ولاحظ أن البرنامج القطري يمثل مرحلة انتقالية من النهج المشاريعي السابق. وأشار المجلس إلى أن التوصيات تنعكس في مخطط الاستراتيجية القطرية وأن الخبرة المكتسبة ستكون مفيدة في البرنامج القطري المقبل. ولاحظ عدد من أعضاء المجلس أن مشاركة الحكومة ضرورية في تصميم مخطط الاستراتيجية القطرية لضمان الدعم الكامل للتوصيات المقدمة.

حافظة عمليات إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية

104- بالإشارة إلى البلدان الواقعة تحت مسؤولية المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا وجنوبها، الكائن في كمبالا، أفاد المدير الإقليمي أن عددا كبيرا من البلدان التي يشملها المكتب مصنفة عند مؤخرة المؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والأسباب الجذرية الكامنة وراء لذلك هي الفقر المزمن، والكساد الاقتصادي، وعدم المساواة بين الجنسين، والاضطرابات السياسية، والصدمات المناخية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتتألف عمليات المكتب الإقليمي في الوقت الراهن من 8 عمليات إغاثة ممتدة وإنعاش، وعملية إغاثة ممتدة وإنعاش في البحيرات الكبرى، و9 عمليات طوارئ، وعملية طوارئ في منطقة الجنوب الأفريقي، و8 عمليات خاصة، و13 برنامجا قطريا، يشمل 29 نشاطا و5

مشروعات إنمائية. ويبلغ حاليا إجمالي عدد الأشخاص الذين يساعدهم **البرنامج** في المنطقة ما يزيد على 20 مليون أكثر من نصفهم من النساء. وتمثل التغذية المدرسية نشاطا هاما في جميع بلدان المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا وجنوبها، باستثناء زمبابوي وسوزيلند. ويستفيد من هذا النشاط أكثر من 3.4 مليون طفل مدرسي، ويركز النشاط على أيتام الإيدز وزيادة التحاق البنات بالمدارس. وتشمل التحديات التي تواجه المنطقة حاليا: موجه الجفاف الجديدة في إثيوبيا وإريتريا، وأزمة الجنوب الأفريقي، وهجمات المتمردين على قوافل المساعدات الإنسانية في شمالي أوغندا، واستمرار انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتشمل التحديات الأخرى الانتقال من عمليات الطوارئ إلى عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش إلى الاعتماد على الذات، وتلبية الحاجة إلى الموارد، وإقامة روابط مع الشركاء فيما يتعلق بالبنود غير الغذائية، وحماية المستفيدين من الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة الجنسية. وفي هذا السياق، ستعرض الوثائق التالية على المجلس: مخطط الاستراتيجية القطرية لكينيا لاعتماده، وعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش- إريتريا 10192، والأنشطة المدرجة في البرنامج القطري لإثيوبيا 10208 - 2003-2006، وعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش في البحيرات الكبرى 10062 (التوسع الأول)، وعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش للصومال 10191، وتعديل ميزانية كينيا – التغذية المدرسية، لإقرارها.

المسائل التشغيلية

105- أعرب المجلس عن ارتياحه، لدى الموافقة على الجيل الثاني من مخططات الاستراتيجية القطرية لكينيا، لإعداد مخطط الاستراتيجية القطرية في إطار التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وضمن الأولويات الاستراتيجية لحكومة كينيا حسبما ترد في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. وتم التأكيد على أهمية الشروع سريعا في إعداد البرنامج القطري لكينيا للحيلولة دون تقادم مخطط الاستراتيجية القطرية.

106- ورحب عدة أعضاء بالتركيز على الحد من وطأة الكوارث والاستعداد لها، وأشادوا على وجه التحديد للزيادة المزمع تقديمها لأنشطة الحفاظ على التربة وإدارة المياه. ولاحظ عدة أعضاء تحسن حالة الأمن الغذائي بدرجة كبيرة في كينيا وأوصوا بزيادة التركيز على هذا الجانب في الوثيقة. وأوصى أحد الأعضاء بأن يستطلع **البرنامج** إمكانية استخدام مصارف الحبوب المجتمعية في كينيا. ذلك أن هذه المصارف قد حققت نجاحات في أماكن أخرى وتقوم على أساس تقديم الجهات المانحة للحبوب وقيام المجتمعات المحلية بسدادها إلى الجهات المانحة بعد الحصاد أو متى أمكن ذلك. وأقر الأعضاء التركيز الجديد **للبرنامج** على وضع نهج مواضيعي أقوى من ذي قبل للأنشطة الإنمائية – مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتغذية المدرسية – ولاحظوا أن هذا النهج المواضيعي لا يرد بشكل واضح في الوثيقة. تساءل عدة أعضاء أيضا عن استدامة عنصر التغذية المدرسية على المدى الطويل، وسألوا عما إذا كان هناك استراتيجية للانسحاب.

107- وأجابت الأمانة بأن أنشطة **البرنامج** في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ستستهدف الأسر المعيشية الفقيرة في المناطق الريفية والحضرية التي يستشري فيها الفيروس، وستركز على دعم قدرة الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية على رعاية الأيتام. كما أوضحت الأمانة أن كينيا قد شهدت على مدى العقود الماضية تدهورا مطردا في معدلات النمو، وأنه من الصعب في هذا السياق وضع استراتيجية للانسحاب بالنسبة لنشاط التغذية المدرسية. فالتجربة تبين أن معدل الحضور في المدارس في عدد من المناطق شبه القاحلة التي أوقف فيها **البرنامج** تدريجيا دعمه للتغذية المدرسية وأنخفض بما يصل إلى 20 في المائة.

108- أقر المجلس البرنامج القطري، وأعرب عن تقديره لتركزه على فيروس نقصص المناعة البشرية/الإيدز، وإدارة الموارد الطبيعية، والمسائل الجنسانية.

109- ولاحظ عدد من الأعضاء أن التعليقات التي أبديت خلال مناقشة مخطط الاستراتيجية القطرية قد أدرجت في تصميم البرنامج القطري، وأعربوا أيضا عن ارتياحهم للمشاركة القوية من جانب الحكومة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية في إعداد البرنامج القطري. ورحب عدد من الأعضاء باتساق البرنامج القطري مع صكوك السياسة العامة، لاسيما وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، والشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

110- وأكد أحد الأعضاء ضرورة دعم الحكومة في وضع إطار مؤقت لإنشاء أصول مستدامة لدعم سكان البلد الذين يعانون من انعدام مزمن في الأمن الغذائي (أكثر من 4 ملايين نسمة). وأجابت الأمانة بأن الحكومة ستقدم نداء مؤقتا في يناير/كانون الثاني 2003، وبأنها تعد أيضا سياسة جديدة للمعونة الغذائية.

111- وتساءل عدد من الممثلين عن مدى ملاءمة المعونة الغذائي فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والفقر في المناطق الحضرية. وردت الأمانة بأن الفقر في الحضر في إثيوبيا حاد وأن عددا كبيرا من الأسر الحضرية تواجه

عجزا غذائيا لمدة أربعة أشهر في العام. وقد نوهت الحكومة بأهمية زيادة مشاركة **البرنامج** في الأنشطة المتصلة بالفقر في الحضر وبفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وستقدم الأغذية فقط عند توافر برامج للرعاية والدعم على أساس نقدي.

112- وحث عدد من الأعضاء **البرنامج** على مضاعفة جهوده لحشد الموارد تحسبا لموجة القحط المقبلة في القرن الأفريقي.

113- لاحظ المجلس أن الزيادة في الميزانية مسوغة تماما وأقرها بمقدار 12.5 مليون دولار للمشروعين الإنمائيين "المساعدة في التغذية المدرسية في المرحلتين قبل الابتدائية والابتدائية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة" و"مساعدة الأطفال المحرومين في المناطق الحضرية" في إطار البرنامج القطري لكينيا 10009.

114- أشاد عدد من الأعضاء بعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش لحسن تصميمها وواقعية نهجها. وأعرب المجلس عن ارتياحه لمناط تركيز العملية، لاسيما تركيزها على بناء القدرات والتدريب، وعلى نظم تحسين التبليغ والرصد.

115- وأشاد عدة ممثلين بالعملية لتوافقها مع سياسة الحكومة واستراتيجياتها للحد من الفقر.

116- وسأل عدد من الأعضاء عن الحالة الراهنة لشراكة **البرنامج** مع المنظمات الأخرى في الأمم المتحدة. وأجابت الأمانة بأن **البرنامج** قد أبرم مذكرة تفاهم مع منظمة اليونيسيف، وبأنه يجري حاليا إعداد مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما أشير إلى أنه تم مؤخرا إيفاد بعثة مشتركة مع منظمة الأغذية والزراعة لتقييم أول محصول والإمداد بالأغذية. وأشارت الأمانة إلى شراكة **البرنامج** مع المنظمات غير الحكومية، فعلقت قائلة إن مستوى الشراكة ليس مرتفعا بالقدر الذي يرغب فيه **البرنامج**، ولكن يجري تناول الأمر بشكل منتظم مع الحكومة.

117- وسأل أحد الأعضاء عن حظر الحكومة منذ عام 1996 لأنشطة الغذاء مقابل العمل في البلد، ونوه بأهمية تناول هذا القرار مع الحكومة. وأجابت الأمانة بأن الحوار جار مع الحكومة بشأن أنشطة الغذاء مقابل العمل.

118- وركزت الأمانة أن هذه المنطقة متقلبة الأوضاع ويلزم فيها تكييف الاستجابة الإنسانية للأوضاع المتغيرة، وأكدت تناول أن الجفاف الذي يصيب القرن الأفريقي، والأخذ في التطور حاليا، سيصيب إريتريا بشكل خطير.

119- لاحظ عدة أعضاء مع الارتياح، لدى الموافقة على عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، أن العملية قد تطورت مع مشاركة واسعة النطاق من جانب جميع الأطراف المعنية كما لوحظ إجراء مشاورات وثيقة مع الجهات المانحة في إطار العملية. ورحب المجلس أيضا بتصميم عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش مشيرا على وجه الخصوص إلى البعد والنهج الإقليميين. وعلق عدد من الممثلين إيجابيا على خطة الاستبعاد التدريجي لأوغندا من العملية الإقليمية، وأعرب عدة أعضاء عن تقديرهم لاستراتيجية الانسحاب التي تنص على التحول من أنشطة الإغاثة إلى أنشطة الإنعاش.

120- وقال أحد الأعضاء إنه نظرا إلى الوضع شديد التقلب في المنطقة، فإن مدة العملية الممتدة ثلاث سنوات قد تكون طويلة. وعلقت الأمانة على ذلك بأن **البرنامج** يأمل أن يتيح هذا النهج تحقيق مزيد من الاستمرارية وأن يكون إطار العملية مرنا بشكل كاف للتكيف مع التصورات المتباينة.

121- وبالإشارة إلى ميزانية عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، سأل أحد الأعضاء عما إذا كان من الممكن تخفيض تكلفة الطن من الأغذية. وركزت الأمانة على أن تكاليف النقل باهظة في المنطقة، وأكدت للمجلس أنها تبذل قصارى جهدها لزيادة عمليات الشراء المحلي للحد من التكاليف قدر الامكان. وقدمت الأمانة الشكر للمجلس على التعليقات القيمة التي قدمها بشأن الوثيقة، وقالت إنها ستتابع تنفيذ توصيات المجلس.

122- أشاد المجلس، عند الموافقة على عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الصومال 15191، بالتقرير لحسن صياغته والتركيزه على تحسين الحالة التغذوية للنساء والأطفال في بلد يعد فيه أعلى معدلات وفيات الأمومة والطفولة (دون

الخامسة من العمر) في العالم. هنأ المجلس **البرنامج** على كونه عضوا نشاطا في هيئة تنسيق المعونة في الصومال، ومشاركته في وحدة المساعدة للأمن الغذائي، وعلى ما يبذله من جهود لتجنب تشويه الأسواق المحلية.

123- وقدمت توصية بأن يتضمن الملحق بعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش تفصيلا لمستويات المستفيدين المتوقعة شهريا.

124- وأعرب عن القلق إزاء الفعالية التكاليفية. وأوضحت الأمانة نظرا إلى الاضطرابات السياسية في البلد فإن إجراءات الأمن التي وضعتها الأمم المتحدة لحماية الموظفين تجعل تنفيذ العملية أكثر تكلفة (تصنف مقدشيو في المرحلة 5). فالقواعد الأمنية للأمم المتحدة مثلا تمنع دخول سيارة بمفردها الصومال، ولذا يتعين استئجار سيارتين حتى وإن كانت الحاجة لا تقتضي إلا سيارة واحدة. وإضافة إلى ذلك، فإن موظفي **البرنامج** المقيمين في الصومال، بمن فيهم الموظفون المحليون، يحق لهم الحصول على بدلات بعثة وبدل مخاطر، مما يرفع تكلفة العملية.

125- وسأل أحد الأعضاء عن كيفية توفير نسبة الـ 60 في المائة المتبقية من البنود غير الغذائية إذا كان **البرنامج** لا يسهم إلا بنسبة 40 في المائة من هذه البنود لمشاريع **البرنامج** للإعمار والإنعاش. وأوضحت الأمانة أن **البرنامج** يجري مقابلات مع المجتمعات المحلية قبل الاضطلاع بأي نشاط للتأكد من احتياجاتها. فإذا كان المجتمع المحلي يرغب مثلا في ترميم مدرسة فإن **البرنامج** يتصل بمنظمة غير حكومية ويسألها إن كان بوسعها (60 في المائة) ترميم المدرسة، على أن يقدم **البرنامج** عنصر الغذائي مقابل العمل. وهكذا تظل المسؤولية عن توفير السبل تقع على كاهل المجتمع المحلي أو المنظمة غير الحكومية ويقدم **البرنامج** الدعم الإضافي (40 في المائة).

تقارير التقييم

126- أعرب عدد من الأعضاء عن ارتياحهم لجودة تقرير التقييم ونتائج التقييم. وعلقوا بشكل إيجابي على أن معظم التوصيات الواردة في جدول الاستجابة الإدارية قد أدرجت في مخطط الاستراتيجية الجديد لكينيا. وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم لأن عملية التقييم خلصت إلى أن ليس هناك استراتيجية للانسحاب من نشاط التغذية المدرسية. وطرح سؤال عن مدى ملاءمة استخدام المعونة الغذائية الإنمائية.

127- أعرب الأعضاء عن ارتياحهم لما يتحلى به تقرير التقييم من وضوح، وعلقوا بشكل إيجابي على أن معظم التوصيات قد جرت متابعتها. وتم بشكل عام تأييد نهج مشاريعي بدلا من نهج للبرنامج القطري. وأكد أحد الأعضاء على ضرورة اتخاذ إجراء تصحيحي لصالح الفتيان في مجال التعليم الابتدائي. وأيد عضو آخر التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة من أجل التصدي لانعدام الأمن الغذائي. وأشارت حكومة ليسوتو، في القيام بدورها كمراقب، أن سياسة الحكومة تستهدف تحقيق التغذية المدرسية على نطاق البلد، وأن المساعدة التي يقدمها **البرنامج** ضرورية.

128- أعرب المجلس عن تقديره للنتائج والتوصيات الواردة في تقرير التقييم، ولاحظ أن البرنامج القطري يتماشى مع السياسات الحكومية المختلفة للحد من الفقر. وأعرب المجلس عن قلقه إزاء عدم الاتساق بين وثائق أهداف البرنامج القطري ووثائق الأنشطة ذات الصلة، وكذلك إزاء انعدام التدريب في مجال الرصد والتقييم. وأشار عدد من أعضاء المجلس إلى المشاركة النشطة للحكومة من خلال وزاراتها، وإلى القدر الكبير من المرونة التي يتحلى بها **البرنامج** في تحويل الموارد فيما بين الأنشطة، بما في ذلك البرنامج القطري وعمليات الطوارئ. ولاحظ أحد الأعضاء أن التطورات السياسية والاجتماعية التي شهدها البلد مؤخرا ستتطلب الرصد عن كثب. ولاحظ عضو آخر أن التمويل المحدود وعدم وجود بنود غير غذائية قد أثرا سلبا على البرنامج القطري، وأعرب عن قلقه إزاء ضعف نظام الرصد والتقييم وتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، وأشار إلى ضرورة أن يتحلى نشاط تخفيف وطأة الكوارث بمزيد من المرونة في التصدي للأحوال المناخية المتكررة. وأيد المجلس إرجاء مخطط الاستراتيجية القطرية.

129- أعرب الأعضاء عن تأييدهم للاستنتاجات الرئيسية للتقييم، لاسيما ما يتعلق منها باستمرار أهمية وملاءمة النهج الإقليمي. وأثيرت مع ذلك مسألة امتداد عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش على ثلاث سنوات. وعلق الأعضاء بشكل إيجابي على أداء **البرنامج** في المنطقة من خلال عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش.

130- وردت الأمانة أنه على الرغم من عدم استقرار الحالة، فإن مدة الثلاث سنوات تتيح التخطيط مسبقا مع تجنب الحاجة إلى العودة سريعا إلى المجلس بوثائق جديدة. وسينظر في تعديل ميزانية عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش إذا ما تغير الوضع.

حافظة عمليات إقليم وسط أفريقيا

131- المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا، الذي يشمل تسعة بلدان (أنغولا، بنين، الكاميرون، جمهورية وسط أفريقيا، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غانا، جمهورية الكونغو، سان ساتومي وبرنشيبي) ويقدم الدعم من خارج البلد للغابون وناميبيا، قد قدم مساعدة إنسانية وإنمائية إلى 4 501 349 نسمة، بكمية إجمالية قدرها 662 585 طنا متريا من المعونة الغذائية خلال عام 2002. وخُصص من بين هذا المجموع 108 383 طنا متريا للأنشطة الإنمائية (16 في المائة)، و575 459 طنا لعمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش (70 في المائة)، و 627 94 طنا لعمليات الطوارئ (14 في المائة). ويوجد حاليا في 3 بلدان في المنطقة برامج قطرية: بنين وتشاد وغانا. ويشير استقرار الحالة السياسية في الكاميرون والاحتياجات التي تم تحديدها من خلال مخطط الاستراتيجية القطرية في عام 2000 إلى مدى ملائمة تنفيذ أول برامج قطري في هذا البلد.

132- ومن بين التطورات الهامة التي شهدتها المنطقة زيادة التوتر بين تشاد وجمهورية وسط أفريقيا عقب محاولة انقلاب يزعم أن الذي قام به رئيس الموظفين السابق في جمهورية وسط أفريقيا، الذي لاذ بالفرار إلى تشاد في ديسمبر/كانون الأول 2001. وعلى الرغم من كافة الجهود المبذولة للمصالحة، لا يزال التوتر شديدا في الشمال. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى الرغم من أن علمية السلام فقد حققت نجاحا جزئيا فيما يبدو، فإن الحالة الأمنية في المنطقة الشرقية تظل صعبة وتحد من عمليات تسليم الأغذية التي يقدمها **البرنامج** رغم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أعقب انسحاب القوات الرواندية من جنوبي مقاطعة كيفو وشمالي مقاطعة كاتاغا تجدد العنف. ووردت أنباء مؤخرا عن نزوح جماعي للسكان وممارسة العنف ضد المدنيين في منطقة بوكافو. وإضافة إلى ذلك، فقد تفاقمت الحالة الأمنية العامة في مقاطعة لتري بشكل خطير مما تسبب في تدفق واسع النطاق للنازحين إلى بونيا. وفي أنغولا، فقد تسنى منذ التوقيع على اتفاق السلام بين الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا المعارض يونيتا الوصول إلى مناطق بها سكان يعانون بشكل بالغ من الضعف وفي حاجة ماسة إلى الأغذية. والاحتياجات الأكثر إلحاحا هي الغذاء والأدوية. ومن حيث اللوجستيات، فإن عدم وجود بنية أساسية للنقل في كثير من البلدان فضلا عن المشاكل الأمنية، يشكل فيما يُرى التحدي الأساسي للمنطقة وللتوصل إلى أفضل مستوى لتكاليف النقل التي تعد مرتفعة جدا بشكل عام. وقد حدد **البرنامج** احتياجاته الملحة إلى تزويد جميع المكاتب القطرية بمعدات الاتصالات الملائمة لتحسين الأوضاع الأمنية العامة في المنطقة.

المسائل التشغيلية

133- لاحظ المجلس لدى الموافقة على البرنامج القطري للكاميرون أنه يقوم على أساس تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها بمؤشرات انعدام الأمن الغذائي، وأنه من المقرر أن ينفذ في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

134- وأوصى الأعضاء بأن ينفذ البرنامج القطري مع مراعاة مرحلة المراجعة الثانية لوثيقة استراتيجية الحد من الفقر، وشددوا على ضرورة تحسين جمع البيانات.

135- أعرب المجلس، لدى الموافقة على الزيادة في ميزانية عملية الإغاثة في أنغولا، عن ارتياحه للجهود التي تبذلها الأطراف كافة للحفاظ على وقف إطلاق النار، ودعم عملية السلام، وتعزيز بناء القدرات.

136- وأقر عدد من الأعضاء بالحاجة إلى تعديل الميزانية لكي تتماشى والواقع القائم في أنغولا، فقد لوحظ أنه بينما تنخفض أعداد المستفيدين في بعض المناطق، فإن هناك أعدادا من المستفيدين في المناطق التي أصبح الوصول إليها ممكنا في الفترة الأخيرة.

137- وحث عدد من الأعضاء الحكومة الأنغولية على التبرع بمزيد من الموارد لميزانية عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش في إطار المسؤولية الاجتماعية للحكومة إزاء شعبها.

حافظة عمليات إقليم آسيا

138- قدم مدير المكتب الإقليمي لآسيا عرضا عاما إقليميا لعمليات **البرنامج** في آسيا، فأشار إلى أن زهاء 28.8 مليون نسمة تلقوا مساعدات من **البرنامج** خلال عام 2001. كما أشار المدير الإقليمي إلى الوقف التدريجي لعمليات **البرنامج** في تيمور الشرقية وإلى عملية الطوارئ في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وتفاقم الحالة الأمنية في نيبال، وبدء العمل في أطلس انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية في الهند، وإعداد أطلس انعدام الأمن الغذائي في إندونيسيا، والدراسة الكبرى للمشردين داخليا المطلع بها في البلد ذاته. ثم عرض بعد ذلك التعديل المقترح لميزانية عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش لسري لانكا 10067.

المسائل التشغيلية

139- وفي معرض تقديم الأمانة للزيادة المقترحة في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، سري لانكا 10067، أشارت إلى اتفاق وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه حكومة سري لانكا مع جبهة نمور تاميل الشرقية للتحرير، وإلى عقد محادثات السلام في فبراير/شباط 2002. أعقبها إيفاد البرنامج لبعثة تقدير الاحتياجات.

140- وأكد بعض الأعضاء على أهمية تحويل تركيز المشروع من الإغاثة إلى التنمية. وردت الأمانة على ذلك مذكرة أن زيادة الميزانية المقترحة تهدف إلى تيسير عملية التحول هذه. وردا على أحد الاستفسارات ذكرت الأمانة أن التدريب سيعقد، ربما بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، لتدريب منظمات المزارعين على تطوير القدرات الزراعية التقنية والمحلية. ورأى أحد الأعضاء أنه سيكون من المفيد أن تتضمن مدفوعات الغذاء مقابل العمل عنصرا نقديا. وردا على ذلك ذكرت الأمانة أن البرنامج ليست لديه سيولة نقدية لكي تقدمها إلى المستفيدين وأن المعونة الغذائية تستخدم في تحسين حالة الأمن الغذائي الأسري وخلق الأصول. وتساءل بعض الأعضاء بشأن نشاط البرنامج في مجال التغذية المدرسية فأشارت الأمانة إلى أنه يجري الإعداد لتنفيذ برنامج تعويض على أساس تجريبي للتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني والمنظمات غير الحكومية المحلية وإلى برنامج اجتماعي سيكولوجي يجري دعمه في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. وردا على تساؤل آخر أكدت الأمانة أن البرنامج يأخذ مسألة أمن الموظفين بمنتهى الجدية وأنه يعمل للتعاون الوثيق مع الحكومة المضيفة والفريق القطري للأمم المتحدة في هذا الشأن. وأشارت إلى أن التوعية بأمن الموظفين تعتبر تدريبا إجباريا لجميع الموظفين.

حافظة عمليات إقليم الشرق الأوسط آسيا الوسطى والبحر المتوسط

141- أفاد المدير الإقليمي للشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبحر المتوسط أن أكثر من 1.7 مليون لاجئ أفغاني قد عادوا من باكستان وإيران ودول وسط آسيا منذ مارس/آذار 2002، عندما اتخذت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومات المنطقة مبادرة للتيسير العودة الطوعية. فعاد ما مجموعه 448 210 شخصا في إطار البرنامج الذي تساعد فيه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للعودة الطوعية. وبقي أكثر من 3 ملايين أفغاني في البلدان المجاورة، وفي كومنولث الدول المستقلة، وفي أوروبا، وأمريكا الشمالية. وقد وضعت هذه العودة الواسعة النطاق ضغطا كبيرا على البنية الأساسية والخدمات والاقتصاد في مناطق العودة، لاسيما بالنسبة إلى الأعداد الكبيرة من الناس الذين انجذبوا نحو المناطق الحضرية. ويرجح أن تنخفض وتيرة العودة إلى أفغانستان حيث تم استطلاع القدرة الاستعابية. وفي العراق تظل الأوضاع غير مواتية لعودة اللاجئين بشكل طوعي من إيران، لاسيما في ظل المناخ المتوتر الحالي.

142- وتتضمن عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش لإيران عنصرا يرمي إلى إعداد زهاء 000 40 لاجئ أفغاني ضعيف للعودة وإعادة الاندماج من خلال تنفيذ أنشطة تعزز مهاراتهم وقدراتهم على التصدي. كما تتضمن العملية مواصلة

البرنامج الناجح الذي يحفز على تعليم البنات في المخيمات. ويعمل **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل وثيق لإجراء زيارات رصد مشتركة، واتفق مع حكومة إيران على آلية استعراض ثلاثية للتحقق بصورة منتظمة من التقدم التشغيلي المحقق وحل المشاكل وتذليل العقبات.

المسائل التشغيلية

143- اعتمد المجلس عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، معربا عن تقديره للمستوى الجيد للوثيقة ومشيرا إلى أنها تضمنت محاولة للاستجابة للتوصيات التي وردت في تقرير تقييم العملية السابقة. وعلق أحد الأعضاء قائلا، إن العملية الجديدة تتضمن جهودا أكبر لتحقيق الأمن الغذائي بين اللاجئين وتركز على تعليم الفتيات وتدريب النساء على الحرف، غير أن الحاجة تدعو وضع استراتيجية لتمكين المرأة وتحسين المناهج المدرسية ونوعية التعليم.

144- وردا على الأسئلة التي أثارها المجلس، أكدت الأمانة أنه إضافة إلى الحصص الغذائية التي تحتوي على وجبة واحدة والتي توزع على الحدود، يتلقى العائدون بمجرد وصولهم إلى وجهتم النهائية في أفغانستان مجموعة من الأغذية المخصصة للعائدين. كما أكدت الأمانة أن الرصد اللاحق للتوزيع يتم على أساس فصلي. وأوضح أنه بالإضافة إلى تمثيل النساء على قدم المساواة في لجان تغذية اللاجئين، تبذل مساع من أجل إيجاد تعاون يحقق استفادة النساء المدربات من فرص الحصول على قروض صغيرة للأنشطة المدرة للدخل. وأبلغت الأمانة المجلس إنه توجد بالفعل خطة عمل مشتركة بين **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قبل بدء عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، غير أنه سيجري أيضا توقيع اتفاق ثلاثي بين البرنامج والمفوضية وحكومة جمهورية إيران الإسلامية.

تقرير التقييم

145- أعرب المجلس عن تقديره للمستوى الجيد لتقرير التقييم ونوَّه التقييم الجديد لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش وقال إنه تضمن الكثير من الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية للتقييم. أعرب المجلس عن ثقته في إنه سيجري التغلب على نقاط الضعف التي تم التعرف عليها في العملية الحالية.

146- وينبغي إيلاء اهتمام خاص في العملية الجديدة للتحديد السليم للأهداف، والرصد المنتظم لاحتياجات اللاجئين، بما في ذلك الرصد اللاحق للتوزيع، وتمكين المرأة، وإنجاز الاتفاقات الثلاثية مع المفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والنظراء الحكوميين، والشركاء في التنفيذ، حسبما يوصي بذلك في تقرير التقييم.

حافظة عمليات إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

147- أشار مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن هذه الفترة إنما هي فترة صعبة تعيشها المنطقة. وأكد على أن بلدان المنطقة تواجه كوارث طبيعية متكررة وأنه على **البرنامج** أن يكون موجودا في المنطقة. ومن الأهمية بمكان فيما يرى، أن يتصدى **البرنامج** على الفور لجيوب سوء التغذية الحاد. وإلى جانب هذا القلق، هناك قلق آخر هو الوصول إلى الأطفال في المدارس للحيلولة دون تدهور حالتهم التغذوية فشبكات الضمان، في تلك البلدان التي تشرع في إصلاحات اقتصادية، من شأنها أن تساعد على الوصول إلى أكثر الناس ضعفا لضمان عدم التخلي عنهم، لاسيما الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية المزمن. ويرى المدير الإقليمي أن **البرنامج** لا يمكنه، ولا ينبغي له، العمل بمفرده. وأفاد أن المكتب الإقليمي على وشك التوقيع على مذكرات تفاهم إقليمية، من بينها مذكرة تفاهم مع منظمة اليونيسيف.

148- وللأسف، فإن الأزمات أصبحت واقعا متكررا في أمريكا الوسطى. وتؤكد الدراسات الاستقصائية التغذوية المحلية أن 5 سنوات من القحط والأزمات الاقتصادية تتسبب في تفاقم الحالة التغذوية للأطفال دون سن الخامسة. وتتأثر معظم البلدان بزيادة معدلات سوء التغذية في أمريكا الوسطى، ولاسيما سوء التغذية المحلي الناجم عن الكوارث الطبيعية وعن انخفاض الأجور.

149- ويعمل **البرنامج** مع منظمات إقليمية في أمريكا الوسطى، مثل أمانة التكامل في أمريكا الوسطى، والمجلس في أمريكا الوسطى، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في مجال الزراعة، ومعهد التغذية لأمريكا الوسطى وبنما/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومركز الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى، واللجنة الإقليمية للموارد المائية، وغير من المنظمات.

المسائل التشغيلية

150- وافق المجلس على مخطط الاستراتيجية القطرية للسلفادور ورخص للأمانة بمواصلة صياغة البرنامج القطري. وأثنى الأعضاء كثيرا على الوثيقة لتوافقها مع أولويات الحكومة والتزامها بتحقيق الأمن الغذائي في القطر. وركز الأعضاء على الحاجة على توفير الموارد الكافية للبرنامج القطري تجنبا لمخاطر حدوث نتائج غير مرغوب فيها.

151- وأشير إلى أهمية قياس النتائج واختيار المؤشرات المناسبة لرصد التقدم المحرز، وأوصى باستخدام أداة إطارية في تصميم البرنامج القطري.

152- نظرا إلى نتائج تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، وإلى ارتفاع مستوى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأزمة الغذائية الحادة في هايتي، اعترف المجلس بالحاجة إلى استمرار البرنامج في تقديم المساعدة لهايتي، ووافق على البرنامج القطري. كما لاحظ مع التقدير التعاون الوثيق مع الشركاء.

153- وأعرب أعضاء عن قلقهم إزاء تدهور مستوى الموارد المخصصة لهايتي نظرا إلى ضخامة احتياجات السكان الضعفاء في هذا البلد. وأشير إلى توصية أعضاء المجلس الذين زاروا هايتي بأن "يكثف مقر البرنامج في روما الجهود الرامية على توسيع قاعدة الجهات المناحة لهايتي". وأهاب الأعضاء بالجهات المانحة أن تزيد استجابتها حتى يتسنى تنفيذ البرنامج القطري وأنشطته التكميلية، وفقا لما ورد في الفقرة 21 من الوثيقة.

154- أقر المجلس عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش – إقليم أمريكا الوسطى 10212 واعترف بأن انعدام الأمن الغذائي في المنطقة ينجم عن تكرار الكوارث الطبيعية. كما أعترف المجلس بملاءمة الاستجابة التي يقترحها **البرنامج** والدور الذي يمكن أن تؤديه المعونة الغذائية. وأشار احد الأعضاء إلى أن هذه العملية توفر المرونة اللازمة للتصدي للتحديات المختلفة المواجهة في كل من البلدان الأربعة التي تغطيها العملية، وأقترح أن يصبح **البرنامج** "مركز امتياز" في المنطقة للاستعداد لحالات الطوارئ. وأوصى الأعضاء بالتعاون الوثيق مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الزراعة في الولايات المتحدة، لاسيما فيما يتعلق بالتقييم.

155- ووجه عضو آخر الانتباه إلى ضرورة أن يصل **البرنامج** إلى جميع المحتاجين. وأعرب عن التأييد لدور **البرنامج** في التدريب وبناء القدرات، لاسيما ضرورة إعداد استراتيجيات للحد بأكبر درجة من المخاطر، بما في ذلك التخطيط الاحترازي، والإنذار المبكر، والاستجابة.

تقارير التقييم

156- أعرب المجلس عن تقديره لجودة تقرير التقييم وعن ارتياحه تضمن مخطط الاستراتيجية القطرية الجديد للسلفادور نتائج التقييم والتوصيات الرئيسية.

157- وركز المجلس خلال المناقشة على عدد من المسائل الرئيسية الواردة في تقرير التقييم، ومن بينها: الربط بين الأنشطة الإنمائية والأنشطة المتصلة بالطوارئ؛ التآزر بين البرنامج القطري وعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش؛ دور تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في أنشطة البرنامج القطري الجديد.

158- وأعرب المجلس عن أسفه لعدم وجود موارد إضافية مما حال دون تنفيذ النشاط الثالث للبرنامج القطري. ورأى أن أنشطة الغذاء مقابل العمل، التي ترمي إلى الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، تعتبر ضرورية في بلد معرض للكوارث مثل السلفادور.

حافظة عمليات إقليم أوروبا الشرقية

159- قدم مدير المكتب الإقليمي لشرق أوروبا عرضا عاما للعمليات الجارية في المنطقة، وأشار إلى أن **البرنامج** قد انسحب تدريجيا بنجاح من كوسوفو ومن جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة. فقد أدى الانتعاش الاقتصادي في كوسوفو إلى تمكن عدد أكبر من السكان من تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية، بينما أخذت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على عاتقها مساعدة اللاجئين في مقدونيا بمجرد انخفاض عددهم إلى ما يقل عن 000 5 لاجئ. وأوضح كذلك المدير الإقليمي أن المكتب الإقليمي يشارك في ألبانيا وأرمينيا وأذربيجان والاتحاد الروسي وجمهورية يوغسلافيا الاتحادية. وأشار إلى أنه يوجد في جميع البلدان – باستثناء الاتحاد الروسي، الذي تنفذ فيه عملية طوارئ لمساعدة ضحايا الشيشان – عمليات إغاثة ممتدة وإنعاش. وتعد ألبانيا وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وتشمل العمليات الجارية في أذربيجان والاتحاد الروسي عنصر التغذية المدرسية. وفي جمهورية يوغسلافيا الاتحادية، يقدم **البرنامج** مساعدات كبيرة للاجئين الضعفاء إلى حين التوصل إلى حلول دائمة بالنسبة إليهم. ويبلغ إجمالي عدد الأشخاص الذين يساعدهم **البرنامج** زهاء 1.25 مليون. وتعرض عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش 10211 لجورجيا على المجلس التنفيذي لإقرارها. وتشمل هذه العملية، التي تقدم المساعدة إلى 500 209 مستفيد، تقديم حصص غذائية أساسية إلى اللاجئين الشيشان وإلى معظم الأسر المعيشية الضعيفة في القرى التي تنفذ في أنشطة الغذاء مقابل العمل والتي تفتقر مع ذلك إلى أشخاص أصحاء للاستفادة من الأنشطة. وسيكرس 70 في المائة من الموارد تقريبا لأنشطة الإنعاش (الحشد المجتمعي في بناء الأصول والحماية البيئية من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل). وسيشرك **البرنامج** السلطات المحلية وشركاء آخرين مثل المنظمات غير الحكومية في تنفيذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش.

المسائل التشغيلية

160- أعرب المجلس عن تقديره للمساعدة التي قدمها **البرنامج** إلى منطقة القوقاز وشكر الأمانة على تعاونها. وفيما يتعلق بعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، كان هناك توافق في الآراء على ضرورة أن يستهدف **البرنامج** أضعف الناس في أقاليم جورجيا الخمسة. واقترح أن يرصد **البرنامج** الأقاليم غير المستهدفة حاليا بالنظر إلى أن الحالة في المناطق الريفية في تلك الأقاليم آخذة في التدهور. ورئي أن الاستثمارات التي وظفت في إصلاح القطاع الزراعي كانت استثمارات إيجابية. واستفسر أحد الممثلين عن التعاون بين **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة على الصعيد المحلي. وأوضحت الأمانة أنه لا يوجد تمثيل محلي لمنظمة الأغذية والزراعة في جورجيا، ومن ثم فإن التعاون تم أساسا من خلال البعثات المشتركة الموفدة، وكان يختص بتقييم الجفاف قبل ذلك بسنتين.

161- ورأى المجلس أن عنصر الإغاثة في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش له ما يبرره تماما، وأن مطاعم الفقراء آلية جيدة للوصول إلى أضعف الفئات. وطُرح سؤال بشأن الحصص الغذائية التي تقدم إلى اللاجئين الشيشان، والتي تقل قليلا عن الحصص التي تقدم في إطار برنامج الغذاء مقابل العمل وإلى ضعاف المستفيدين في القرى التي يطبق فيها برنامج الغذاء مقابل العمل ولا يوجد بها مصدر محتمل للأيدي العاملة. وأوضح أن اللاجئين الشيشان يتلقون أيضا معونة غذائية من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأن الحصص الغذائية التي يقدمها **البرنامج** هي حصص تكميلية، وهذا هو السبب في أنها أصغر. وطرح سؤال آخر بشأن رصد المعونة الغذائية المقدمة للاجئين الشيشان بعد التوزيع. وأوضحت الأمانة أن المفوضية **والبرنامج** يشاركان في هذه المهمة، التي تجري كلما سمحت الحالة الأمنية.

162- وسأل المجلس أيضا عن شراء الأغذية محليا. وذكر أن المكتب القطري حاول في أحيان كثيرة الشراء من السوق المحلية، ولكن أسعار الحبوب الغذائية لم تكن مناسبة وأن السلع متاحة بكميات ضئيلة.

163- وأشار أحد الممثلين إلى أن صياغة الفقرة 2 من الوثيقة تتضمن بعض الإيحاءات السياسية السلبية، ودعا إلى تجنب ذلك مستقبلا. وقد أخذ التعليق بعين الاعتبار.

المسائل التشغيلية

المشروع الإنمائي الذي أقره المدير التنفيذي (1 يناير/كانون الثاني-30 يونيو/حزيران 2002) كمبوديا 10170 (2002/م ت-3/39)

164- أحاط المجلس علما في الوثيقة WFP/EB.3/2002/10-A، بالمشروع الإنمائي الذي أقره المدير التنفيذي بموجب السلطة المخولة له، بين 1 يناير/كانون الثاني و30 يونيو/حزيران 2002.

الزيادة في ميزانيات المشاريع الإنمائية التي أقرها المدير التنفيذي (في الفترة 2002/1/1–2002/6/30) (2002/م ت-3/40)

165- أحاط المجلس علما في الوثيقة WFP/EB.3/2002/10-B، بالزيادة في ميزانية المشروعات الإنمائية التي أقرها المدير التنفيذي بموجب السلطة المخولة له، بين 1 يناير/كانون الثاني و30 يونيو/حزيران 2002.

الزيادة في ميزانيات عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش التي أقرها المدير التنفيذي (في الفترة 2002/1/1–2002/6/30) (2002/م ت-3/41)

166- أحاط المجلس علما في الوثيقة WFP/EB.3/2002/10-D+Corr.1، بالزيادة في ميزانية عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش التي أقرها المدير التنفيذي بموجب السلطة المخولة له، بين 1 يناير/كانون الثاني و30 يونيو/حزيران 2002.

عمليات الطوارئ التي أقرها المدير التنفيذي وحده أو المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة سويا (في الفترة 2002/1/1–2002/6/30) (2002/م ت-3/42)

167- أحاط المجلس علما في الوثيقة WFP/EB.3/2002/10-E، بعمليات الطوارئ التي أقرها المدير التنفيذي وحده أو المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة سويا بموجب السلطة المخولة في الفقرة الفرعية (ب) من المحلق باللائحة العامة.

المسائل التنظيمية والإجرائية

برنامج العمل المؤقت للمجلس التنفيذي للفترة (2003-2004) (2002/م ت-3/43)

168- بناء على المناقشات التي دارت في الدورة، وافق المجلس على عدة تعديلات وإضافات لبرنامج العمل المؤقت للمجلس التنفيذي، حسبما يرد بالتفصيل أدناه بينما اتفق المجلس في بداية عرض برنامج العمل على أن "وثيقة حية" تتطلب تكييفها مع تقدم الفترة المالية المعنية:

169- في الدورة العادية الأولى لعام 2003:

- وثيقة تبين بالتفصيل برنامج العمل والمخطط المشروح النهائي لاستعراض سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل؛
- برنامج عمل المراجع الخارجي، الذي يتضمن طريقة رفع التقارير عن المسائل الإدارة؛
- الزيادة في ميزانية المشروع الإنمائي كوت ديفوار 3358 (التوسع الثاني) التي أرجئت والتي ستعرض لإقرارها.

170- في الدورة السنوية لعام 2003:

- الوثيقة المعنونة "سياسة للرصد والتقييم القائمين على النتائج" والتي ستعرض على هذه الدورة بدلا من الدورة العادية الأولى عام 2003، شأنها شأن خطة وميزانيات الرصد والتقييم؛
- التقرير النهائي بشأن استعراض سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل، الذي سيشمل نظام وإجراء إعادة تصنيف تكاليف دعم البرامج والإدارة لتصبح تكاليف دعم مباشر؛

- التقرير المالي الشامل الذي سيتضمن معلومات عن استخدام أرصدة المشروعات المقفلة، وحالة الأرصدة النقدية والاستثمار وكذلك التقرير العادي للمدير التنفيذي بشأن تخفيض التكاليف أو التنازل عنها (المادتان الثانية عشرة -4 والثالثة عشرة -4 من اللائحة العامة)؛
- سياسات وإجراءات صندوق الأصول الرأسمالية وحساب تسوية ميزانية دعم البرامج والإدارة؛
- تضمين الخطة الاستراتيجية للفترة 2004-2005 نهجا صفريا للميزنة، وكذلك مخططا للخطة الإدارية للفترة 2004-2005 (تقدم في الدورة العادية الثالثة لعام 2003)؛
- تضمين الوثيقة المعنونة تشكيل الموظفين الفنيين الدوليين والفئات العليا في **البرنامج**، التي تعرض على المجلس سنويا، سياسة **البرنامج** في تعين الموظفين والتمثيل الجغرافي للدول الأعضاء، لينظر فيها المجلس.

171- في الدورة العادية الثالثة لعام 2003:

- سينظر المجلس في وثيقة عن مسألة المهام الرقابية في **البرنامج**؛
- سيناقش المجلس مشاركة **البرنامج** في عملية النداءات الموحدة؛

172- وبناء على القرار المتخذ في هذه الدورة بشأن مواءمة البرامج وعمليات البرمجة مع الإشارة إلى الدورة البرنامجية **للبرنامج**، ستجتمع الدورة العادية الثانية في الأسبوع الذي يلي مباشرة الدورة السنوية لمناقشات مخططات البرامج القطرية (ملاحظة: لم ينته بعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من وضع عناوين هذه الوثائق)

173- وسيجري خلال المشاورات القادمة بشأن الخطة الاستراتيجية تناول المسائل المتعلقة بتوسيع نطاق قاعدة الموارد **للبرنامج**، ومشاركة القطاع الخاص، والدعوة.

174- وستتناول اللجنة التوجيهية للتسيير والإدارة ضمن ما تتناول، المسائل المتصلة بتبسيط إجراءات رفع التقارير المالية والحصول على موافقة المجلس التنفيذي بأثر رجعي.

أي مسائل أخرى

زيارة أعضاء المجلس التنفيذي إلى كوبا (2002/م ت-46/3)

زيارة أعضاء المجلس التنفيذي إلى هايتي (2002/ م ت-47/3)

175- أحاط المجلس علما بهاتين الوثيقتين، وبتعليقات أعضاء المجلس الذين شاركوا في زيارتي هايتي وكوبا في يونيو/حزيران 2002. وأشير إلى التوصية التي قدمها أعضاء المجلس الذين زاروا هايتي ببذل الجهود لتوسيع قاعدة الجهات المانحة، وبضرورة زيادة استجابة الجهات المانحة حتى يتسنى تنفيذ البرنامج القطري لهايتي وأنشطته التكميلية تنفيذا كاملا. ووجه الأعضاء أيضا انتباه المجلس إلى ضرورة تحسين أثر برنامج التغذية المدرسية بتقديم مواد تعليمية مثل الكتب والورق وأقلام الرصاص من أجل زيادة فعالية عنصر بناء القدرات في البرنامج. وأشاد الأعضاء الذين زاروا كوبا بحسن علاقات العمل بين **البرنامج** والسلطات الحكومية، وأكدوا أن المشاريع التي يساعد **البرنامج** في تنفيذها هناك لها أثر عميق على السكان الذين يعانون من هشاشة الأوضاع التغذوية في المقاطعات الشرقية الخمس.

مذكرة تفاهم بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي – يوليو/تموز 2002 (2002/م ت/48/3)

176- أبلغت الأمانة المجلس أن **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد وقعا على مذكرة تفاهم جديدة في يوليو/تموز 2002. والوثيقة الجديدة هي نسخة محسنة لاتفاق العمل الجيد أصلا المبرم بين **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والذي يسر إقامة تعاون قوي بين الوكالتين في كثير من العمليات. وثمة سمة رئيسية جديدة للتعاون هي الاتفاق على أن يتولى البرنامج المسؤولية كاملة عن توزيع الأغذية على اللاجئين في خمسة بلدان مختارة، على أساس مشروع تجريبي، على أن يجري استعراض التجربة فيما بعد. وقد اتفق **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى الآن على تنفيذ المشروع التجريبي في باكستان وأوغندا وسيراليون، بينما تجري مناقشات بشأن البلدين المتبقيين. ولم يطلب المجلس إيضاحات ولم يطرح أسئلة.